

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and
Scientific Research

Abbas Laghrour University of Khenchela
Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences

Department of Economics Specialization:
Banking and Monetary Economy



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان :

رقمة الإدارة الاجبائية و آثارها على التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية خنشلة

إشراف الأستاذة:

- باديس نبيلة

إعداد الطالبتين

• عصايدي ملاك

• سعادوي أحلام

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الأستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	زيمان كريم
مشرفا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	باديس نبيلة
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	رفيق بودربالة

السنة الجامعية: 2025-2024



شكركم على الثبات

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات، أعاننا على إتمام هذا العمل، وها هي ثمار

عملنا قد اينعت، وحن قطفها

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة على هذه المذكرة

باديس نبيلة

لحسن تعاملها وكرم أخلاقها وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة أسهمت في

إثراء موضوع دراستنا، كما هي مرفوعة إكراما إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين.

كما نتقدم بخالص الشكر للمديرية الولائية للضرائب خنشلة على حسن الإستضافة والإستقبال

على رأسهم رئيس قسم التحصيل الأستاذ رمزي علوان.

أجلامر & ميلالك





بكل فخر اهدي تخرجي الى:

من زين اسمي بأجمل الألقاب العزيز الذي حملت اسمه فخرا من غرس بداخلي القوة من دعمني بلا حدود
وأعطاني بلا مقابل داعمي وسندي فخري واعتزازي والذي الحبيب.
من جعل الجنة تحت أقدامها من أبصرت بها طريق حياتي وسهلت لي الشدائد بدعائها اليد الخفية والقلب
الحنون وصاحبة الدعاء الصادق أُمي الغالية.

ضلعي الثابت وخيرة ايامي وقرّة عيني من بهم أكبر وعليهم اعتمد السند الذي لا يميل اخوتي:

آمنة، صالح، سمية، وداد، سامي، ريان، زوجة اخي سارة.

الى ازواج اخوتي: خالد، طارق، مراد.

الى أبناء اخوتي:

إسحاق، إياد، لؤي، براء، مؤيد، قيوم، نجمتي اول اميرة جميلتي وفراشتي ميرال، جواد، نزيّم، معز، يزن.

إلى عمتي العزيزة

الى صديقتي واختي العزيزة ملاك

إلى رفيقتي في المشوار: غادة ريم شيماء مروة جيهان.

أجلاً جميلاً



سلكنا البدايات الا بتسييره وما باغنا النهايات إلا بتوفيقه وماحققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقني
لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة جهدي

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب الى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل الى نور قلبي وروح فؤادي، الى
سندي القوي الذي لا يميل، الى من بذل جهد السنين من أجل ان اعتلي سلاح النجاح، الى ابي الغالي حفظه الله
وأطال عمره.

الى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت الشدائد بدعائها، الى التي كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي، الى نبع
الحنان وسر الامان، الى قدوتي الأولى وصديقة ايامي، الى
أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها.

الى من شد الله بهم عضدي فكانو خير معين، الى أخي وحيبي وسندي أحمد حفظه الله ، الى من وهبني الله نعمة
وجودهم في حياتي الى اخواني مروى و صفاء وفقهم الله في دراستهم، الى روح اختي الطاهرة امينة سليمان رحمها الله.
الى رفيقاتي في هذا المشوار، الى اختي وصديقة دربي أحلام، الى ليلي، سلوى، ذكرى، ريم، مروى، الشيماء.
الى كل من ساندني ووقف بجانبني ودعمني طوال مسيرتي.

مِلاك

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للإدارة الجبائية والرقمنة	
08	المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة الجبائية
08	المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية
08	الفرع الأول: مفهوم الإدارة الجبائية
10	الفرع الثاني: وظائف والتزامات الإدارة الجبائية
13	المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالإدارة الجبائية وإجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية.
13	الفرع الأول: التحديات المتعلقة بالإدارة الجبائية.
15	الفرع الثاني: إجراءات التحويل من الإدارة الجبائية والتقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية
16	الفرع الثالث: مقومات الإدارة الجبائية
17	المبحث الثاني: الإطار النظري للرقمنة
17	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة
17	الفرع الأول: تعريف الرقمنة
18	الفرع الثاني: أهداف الرقمنة
19	الفرع الثالث: أهمية الرقمنة
19	المطلب الثاني: خصائص وفوائد الرقمنة
20	الفرع الأول: خصائص الرقمنة
20	الفرع الثاني: فوائد الرقمنة
22	المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة والتحديات التي تواجهها
22	الفرع الأول: متطلبات الرقمنة
23	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه عملية الرقمنة
24	الفرع الثالث: عوامل نجاح الرقمنة

الفصل الثاني: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز التحصيل الضريبي	
26	تمهيد
26	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحصيل الضريبي
26	المطلب الأول: المقصود بالتحصيل الضريبي
26	الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي وأهميته
27	الفرع الثاني: الهيئة المختصة بالتحصيل الضريبي
29	المطلب الثاني: قواعد وأشكال التحصيل الضريبي
30	الفرع الأول: أشكال التحصيل الضريبي
31	الفرع الثاني: أسس وقواعد التحصيل الضريبي
32	المطلب الثالث: إجراءات وطرق التحصيل الضريبي
33	الفرع الأول: إجراءات التحصيل الضريبي
37	الفرع الثاني: ضمانات وقواعد التحصيل الضريبي
40	المبحث الثاني: علاقة رقمنة الإدارة الجبائية بالتحصيل الضريبي
40	المطلب الأول: إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر في إطار الرقمنة
40	الفرع الأول: الإصلاحات الجبائية من زاوية المكلفين بالضريبة
42	الفرع الثاني: الإصلاحات الضريبية من منظور الإدارة الجبائية
42	الفرع الثالث: آليات التحصيل الضريبي في إطار الرقمنة
45	المطلب الثاني: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي
45	الفرع الأول: طرق الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي
47	الفرع الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي
الفصل الثالث: واقع رقمنة الإدارة الجبائية وآثارها في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: ماهية مديرية الضرائب
50	المطلب الأول: تعريف ونشأة مديرية الضرائب الولائية
50	الفرع الأول: تعريف مديرية الضرائب الولائية
50	الفرع الثاني: نشأة مديرية الضرائب لولاية خنشلة:
52	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية

52	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمصالح الداخلية لمديرية الضرائب الولائية:
53	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية لمديرية الضرائب الولائية:
53	المطلب الثالث: مهام الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية:
53	الفرع الأول: مهام الهيكل التنظيمي للمصالح الداخلية لمديرية الضرائب الولائية:
58	الفرع الثاني: مهام الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية لمديرية الضرائب الولائية:
60	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وإجراءاتها
60	المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته
61	المطلب الثاني: أداة الدراسة
63	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
64	المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الإستبيان
64	المطلب الأول: تحليل الخصائص العامة للأفراد عينة الدراسة
68	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لفقرات الإستبيان
71	المطلب الثالث: الإختبارات الإحصائية لفقرات الإستبيان
74	المبحث الثالث: مناقشة وتحليل فرضيات الدراسة
78	الخاتمة
84	قائمة المصادر والمراجع
89	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان
52	الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمصالح مديرية الضرائب لو لاية خنشلة
53	الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمصالح الخارجية مديرية الضرائب لو لاية خنشلة
64	الشكل رقم (03): توزيع افراد العينة حسب الجنس
65	الشكل رقم (04): توزيع افراد العينة حسب العمر
66	الشكل رقم (05): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي
66	الشكل رقم (06): توزيع افراد العينة حسب المنصب الوظيفي
67	الشكل رقم (07): توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة
70	الشكل رقم (08): اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي والتوزيع الطبيعي

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
51	الجدول رقم (01): يمثل توزيع المصالح الخارجية التابعة لمديرية الضرائب خنشلة
52	الجدول رقم (02): يمثل توزيع الموظفين حسب الرتبة بالمديرية العامة للضرائب لولاية خنشلة
61	الجدول رقم (03): فترة وطريقة توزيع إستثمارات الإستبيان
63	الجدول رقم (04): الترميز حسب مقياس ليكارت الحماسي
64	الجدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس
65	الجدول رقم (06) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر
66	الجدول رقم (07) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
66	الجدول رقم (08) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي
67	الجدول رقم (09): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة
68	الجدول رقم (10): النتائج الوصفية لفقرات المحور الأول
70	الجدول رقم (11): النتائج الوصفية لفقرات المحور الثاني
72	الجدول رقم (12): معاملات قياس Alpha de Cronbach
72	الجدول رقم (13): معامل الثبات الخاص بالمحور لأول
73	الجدول رقم (14): معامل الثبات الخاص بالمحور الثاني
74	الجدول رقم (15): اختبار التوزيع الطبيعي لـ Kalmogorov-Smirnov
74	الجدول رقم (16): الإنحدار المتعدد بين أبعاد اعادة هندسة العمليات الإدارية وبعد أداء الموارد البشرية في المؤسسة



تمهيد:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما أدى إلى نشوء ثروة رقمية وبرز الاقتصاد الرقمي كعامل مؤثر في بناء الاقتصاد العالمي الحديث، أصبح الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا سمة رئيسية لإقتصاديات العالم المتقدم الذي يعتمد على الرأسمال التكنولوجي المعرفي، ولم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقتصره على مجال معين بل امتدت إلى العديد من المجالات، مع التخلي تدريجيا عن العمل اليدوي، وهذا ما أدى إلى بروز الإدارة الإلكترونية كمتغير هام للخدمة العمومية، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا يلزا في العمل والأداء الإداري في الوقت لإاهن بحيث تعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وإنجاز معاملتهم عن طريق الشبكات الإلكترونية دون شقاء أو عناء بأفضل الآليات وبصفة أمنة إلى حد كبير.

تسعى الجائر مثل غيرها من دول العالم إلى مواكبة التطور الحاصل في مجال المعلومات والاتصال، من خلال تبني الإدارة الإلكترونية والتحول من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني، حيث أن تعميم استخدام الرقمنة في الإدارات العمومية ليس دربا من دروب الرفاهية، وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن والقضاء على البيروقراطية التي تعتبر هاجسا يؤرق المواطن الجائري.

في ظل هذه للتطورات الحاصلة، ونظرا لزيادة حاجة الدولة إلى خلق موارد مالية لتمويل الخزينة العمومية لسد مختلف النفقات العمومية، وباعتبار الضرائب من أهم موارد الخزينة سعت الجائر إلى إصلاح نظامها الجبائي حيث لم تقتصر هذه الإصلاحات على سن تشريعات وقوانين جديدة تخص الضرائب أو القيام بتغيير في معدلات الضريبة وكيفية الدفع والتحصيل، وإنما قامت بإستحداث هياكل جديدة هدفها رقمنة الإدارة الجبائية حيث قامت بإستحداث هيئات خاصة، بالإضافة إلى تطبيق الرقمنة على مستوى إدارتها وقد كانت الغاية من ذلك تحسين الخدمات المقدمة زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، التقليل من حجم التهرب الضريبي وتقليل حجم الإقتصاد الغير رسمي واخضاعه لدفع الضرائب لواجبة عليه.

لقد قامت المديرية العطة للضرائب بالعديد من الإنجازات الفعلية في إطار مشروع رقمنة الإدارة الجبائية من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية والتشغيل الآلي لجميع الإجراءات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل الضريبي والرقابة الجبائية، ولهذا سعت المديرية بإستحداث قنوات إتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة، تتمثل أساسا في الموقع الإلكتروني للمديرية العطة للضرائب واللبوابتين الإلكترونية جبايتك ومساهمتك، وقد كانت الغاية من ذلك إصلاح عام للنظام

الجبايئي تتمكن من خلاله الكشف عن التهرب الضريبي والتخفيف من حجم العبء على الموظفين والمكلفين بالضريبة، الحرص على الالتزام التام بأداء الواجب الضريبي للإدارة الضريبية والمساهمة في ترسيخ الشفافية والمساواة بين المكلفين.

أولاً: إشكالية الدراسة

تسعى برامج الإصلاح المتعاقدة في المنظومة الجبائية الجزئية سواء من حيث تنظيم مصالحتها وإستغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى تحقيق مكاسب مهمة أهمها تحسين التحصيل الضريبي بمعدل أعلى مما كانت عليه بالطرق التقليدية كالحديث عن رقمنة النظام الجبايئي وأثره على التحصيل الضريبي أصبح موضوع الساعة، وهنا ما جعلنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ ما دور رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز التحصيل الضريبي في ظل الإصلاحات الجبائية؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

● كيف يؤثر التحول الرقمي للإدارة الجبائية على المكلفين (الأفراد والشركات) من حيث التكلفة والوقت والجهد؟

● هل يوجد أثر لرقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل الإصلاحات الجبائية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الواسة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التالية:

❖ تؤدي رقمنة الإدارة الجبائية بشكل فعال إلى تحسين كفاءة وفعالية التحصيل الضريبي وزيادته.

إنطلاقاً من الفرضية الرئيسية قمنا بوضع الفرضيات الفرعية التالية:

● يساهم تطبيق الأنظمة الرقمية في الإدارة الجبائية إلى تقليل التكاليف وإلناقص من الوقت والجهد من خلال

تعزيز الشفافية وتسهيل عمليات التدقيق والمتابعة.

● إعتداد الرقمنة في الإدارة الجبائية للمدنية الولائية خنشلة يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي.

ثالثاً: مبررات اختيار موضوع الدراسة

إن الإهتمام بهذا الموضوع نتيجة مجموعة من الأسباب يمكن إختصارها فيما يلي:

❖ أسباب موضوعية:

- كون للضرائب تلعب في الوقت الحالي دورا هاما سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية فهي تمثل مظهر من مظاهر السيادة.
- قلة للدراسات المتخصصة في المجال الضريبي مما دفعنا إلى الإهتمام في هذا المجال وذلك من أجل ثرائه لأنه لم يحظى بالإهتمام الكافي.
- الوقوف على أهم امتيازات الإدارة وأهم ضمانات المكلف.
- إزالة البس والغموض عن مختلف النصوص القانونية الضريبية.
- الخروج بنتائج علمية مفيدة.
- إرتباط موضوع البحث بتخصصي الأكاديمي ومساري الجامعي.
- الرغبة في تعميق المعرفة وفهم الأثر الذي نتج عن الإصلاحات التي شهدتها النظام الجبائي الجزائري.
- إبراز أهمية اعتماد الرقمنة في المديرية الولائية للضرائب خنشلة.
- السعي في ثراء البحوث الجماعية و الطموح لجعله مرجعا لأبحاث مستقبلية.

❖ أسباب ذاتية:

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ونحوض فيه، فالسبب الأساسي يكمن في الجوانب التي تتميز به قواعد قانون الإدارة الضريبية و الرقمنة التي تثير نوعا من الفضول للباحث في هذا المجال، والسبب الثاني يكمن في الميولات الشخصية لقانون الضرائب بشكل عام، ومن هنا وقع اختيارنا على هذا الموضوع وذلك بهدف تطوير معارفنا في المجال الجبلي والبحث ودراسة فيه بشكل معمق.

رابعا: أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى جملة من الأهداف أهمها:
- التعرف على مفهوم رقمنة النظام الضريبي والمحل التي مر بها.
 - الإلمام بالتحصيل الضريبي ومختلف طرقه.
 - إبراز أثر الرقمنة على تحسين فعالية وكفاءة التحصيل الضريبي.
 - تقييم مستوى رضا المكلفين بالضريبة إتجاه الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف الإدارة الجبائية.

خامسا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في توضيح مدى نجاعة الإجراءات الرقمية التي تبنتها الإدارة الجبائية الجزائرية ودورها في تطوير الأداء الجبائي وتحقيق مزيد من الشفافية والتقليص البيروقراطي بالإضافة إلى تحسين مستوى التحصيل الضريبي من خلال توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالمديرية الولائية للضرائب خنشلة.
الحدود الزمانية: انجزت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2025/2024 خلال الفترة الممتدة من شهر مارس 2025 إلى شهر ماي 2025.

سابعاً: منهج الدراسة

من أجل دراسة أشكالية البحث وإجابة عن الأسئلة المطروحة تم إعتداد الجانب الوصفي في الجزء النظري بينما في الجزء التطبيقي تم تبني منهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعطيات وإستخلاص دراسة ميدانية بإستخدام الإستبيان تم توزيعه على عينة من موظفي المديرية الولائية للضرائب خنشلة وتم تحليل البيانات بإستعمال برنامج spss25 .

ثامنا: الدراسات السابقة

1. دراسة صوطة كلثوم، طرشون خولة، الموسومة بدور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي دراسة حالة عينة من الدول العربية للفترة 2015-2020، مذكرة ماستر لسنة 2024/2023، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية وللتعرف على كيفية تحويل التحصيل الضريبي إلى رقمي، ونتجت عن الدراسة إن التحول الرقمي للتحصيل الضريبي كان خيارا حتميا وضرورة نضرا لما يحققه من مكاسب إقتصادية عديدة في ظل ما يشهده العالم من تكنولوجيا، وإنتقال من شكل التقليدي للدفع الضريبي إلى الشكل الحديث سألهم في القضاء على الفساد والبيروقراطية وزيادة كفاءة الأداء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

2. دراسة نبيلة حمودة، الموسومة بأثر رقمنة النظام الضريبي في تحسين التحصيل الضريبي في ظل الإصلاحات الجبائية- دراسة ميدانية بالمراكز الضريبية CPI و CDI بولاية سكيكدة-، مذكرة ماستر سنة 2024/2023، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم النظام الضريبي والمراحل التي مر بها، وإبراز انعكاس رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي، وإستعانت بعينة من موظفي مراكز الضرائب لولاية سكيكدة حيث تم توزيع 70 نسخة على عينة مجتمع الدراسة من خلال الإستعانة ببرنامج SPSS، ونتجت عن الدراسة أن تعميم إستخدام

الرقمنة مر بالعديد من المراحل وكان آخرها إطلاق لبوابة الإلكترونية مساهمتك، التحصيل الضريبي هو أهم مرحلة ضريبية لأنه يمثل بلوغ الضريبة مرحلتها النهائية.

3. دراسة بن خالدي فضيل وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019/2023، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عملية رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر وأثرها على التحصيل الضريبي وهذا بتحليل كيفية تطبيق هذه التقنيات والإجراءات المتبعة للتغلب عليها، ونتجت عنها إلى ان إستعمال أنظمة الإعلام الآلي بمركز الضرائب وإستحداث تصريجات عن بعد يؤدي إلى محاربة كل أشكال الغش و التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية.

تاسعا: تقسيمات للدراسة

للإجابة على الأشكالية المطروحة فقد قسمت للدراسة إلى ثلاث فصول حيث تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى إطار النظري للدراسة، حيث قسم بدورهما إلى مبحثين رئيسيين، حيث ركز الفصل الأول على الإطار النظري للإدارة الجبائية و الرقمنة، والفصل الثاني على دور رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز التحصيل الضريبي.

أما الفصل الثالث فكان موسوما بواقع رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها في زيادة التحصيل الضريبي بدراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة حيث مقسم بدوره إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية مديرية الضرائب وفي المبحث الثاني إلى إطار المهجي للدراسة الميدانية وإجراءاتها أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا إلى نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الإستبيان من خلال توزيع إستمارة الإستبيان على 250 عينة تم ارجاع 250 منها.

عاشرا: صعوبات الدراسة

- من بين اهم الصعوبات التي واجهتنا عدم إعتقاد الرقمنة بشكل كلي في النظام الضريبي للمديرية الولائية للضرائب خنشلة مما أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات بشكل كافي



الفصل الأول: الإطار النظري للإدارة الجبائية والرقمنة

تمهيد:

تعد الإدارة الجبائية الجهاز المسؤول عن تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. لطالما واجهت الإدارات الجبائية تحديات متزايدة تتمثل في تعقيد لقوانين الضريبية، وتطور أساليب التهرب والتجنب الضريبي، والحاجة المستمرة لرفع كفاءة التحصيل وتحسين مستوى الإمتثال الطوعي للمكلفين، بالإضافة إلى ضرورة توفير خدمات مبسطة وسريعة تتناسب مع تطورات العصر، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل للإدارة الجبائية كمفهوم، وإستكشاف الأبعاد المختلفة للرقمنة وتأثيراتها المحتملة على العمل الإداري بصفة عامة وفي مجال الإدارة الجبائية بصفة خاصة. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة الجبائية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالإدارة الجبائية وإجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الالكترونية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للرقمنة

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.

المطلب الثاني: خصائص وفوائد الرقمنة.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة الجبائية

شهدت الإدارة الجبائية في جميع أنحاء العالم تحولاً رقمياً متسارعاً لإعتبارها الهيكل الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية والخدمات العامة لتبنيها التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة العمليات وزيادة التحصيل الضريبي حيث تهدف هذه الرقمنة إلى تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف ومكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية

تعد الإدارة الجبائية عصب النظام المالي للدولة، فهي الجهة المسؤولة عن تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية، وتحصيل الإيرادات العامة التي تمول مختلف أوجه الإنفاق الحكومي. لا يقتصر دور هذه الإدارة على التحصيل فقط، بل يمتد ليشمل وظائف حيوية أخرى كالتوعية الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتسوية المنازعات الضريبية، وتطوير الأنظمة والإجراءات بما يضمن كفاءة وفعالية النظام الضريبي وعدالته.

الفرع الأول: مفهوم إدارة الجبائية

1/ تعريف الإدارة :

تعرف الإدارة على أنها:¹

- **التعريف الأول:** وظيفة يتم بموجبها القيام برسم السياسات والتنسيق بين أنشطة الإنتاج والتوزيع والمالية وتصميم الهيكل التنظيمي للمشروع والقيام بأعمال الرقابة النهائية.
 - **التعريف الثاني:** تعني بالنسبة للمدير أن يتنبأ بالمستقبل والتخطيط بناءً عليه ينظم ويصدر الأوامر وينسق ويراقب
 - **التعريف الثالث:** عملية إجتماعية تقع عليها مسؤولية التخطيط الفعال ووضع اللوائح المتعلقة بعمل المشروع.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإدارة هي عملية للتوجيه والتخطيط والتنظيم والتنسيق ودعم العاملين وتشجيعهم، والرقابة على الموارد المادية والبشرية بهدف الوصول إلى أقصى النتائج بأفضل الطرق وأقل التكاليف.

2/ تعريف الجباية :

تعرف الجباية على أنها:

¹ عمر مجّد درة، كتاب مدخل إلى الإدارة، دار الباسل، جامعة عين شمس، حلب، 2009، ص 17.

- **التعريف الأول:** هي أحد أركان المالية التي تساهم في تغطية الأعباء العامة للدولة وتمويل خزينتها وتمثل إرادة التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقصد بكلمة جبائية مجموعة الضرائب والرسوم.¹
 - **التعريف الثاني:** هي عبارة عن تشكيلات متنوعة من الضرائب والرسوم التي تغطي جميع اللواحي الاقتصادية للدولة، ويتحدد نوع وعدد الضرائب والرسوم المفروضة وفقا للسياسة الاقتصادية والمالية المنتهجة من طرف الدولة.²
 - **التعريف الثالث:** هي مجموع الإقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف للدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والإتوك والمساهمات الاجتماعية.³
- من خلال التعاريف السابقة نعرف الجبائية على أنها مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة، أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش والشرطة والتعليم.
- الإتوة:** هي مبلغ مالي يسدد مقابل حق استخدام ملكية أو أصل يرجع للطرف الأخر وتكون أما مبلغا ثابتا يدفع مرة واحدة أو بنسبة مؤوية من الإيرادات أو على أساس استخدام.

3/ تعريف الإدارة الجبائية :

تعرف الإدارة الجبائية على أنها:⁴

1. **التعريف الأول:** هي فرع من فروع الإدارة المالية والتي بدورها جزء من الإدارة الحكومية والتي بدورها أيضا تمثل الإدارة العامة فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة وذلك بالاستعانة بالموارد المتاحة وإستغلالها بالطرق المثلى لتحقيق أهداف معينة.
2. **التعريف الثاني:** تشكل الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق لتحقيق لحماية حقوق الدولة والممولين على حد سواء بالإضافة إلى إقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي.

¹ جعيد نور الدين، تطور الإدارة الجبائية في ظل التغيرات الاقتصادية، مذكرة ماستر، الجزائر، 2016/2015، ص 11.

² سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2012/2011، ص 68.

³ مرجع سبق ذكره، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2012/2011، ص 68.

⁴ بالمهبول مديحة، بوشية ياسين، مذكرة ماستر، دور الرقمنة في تفعيل عمليات الإدارة الجبائية، الجزائر، 2024/2023، ص 10.

— من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإدارة الجبائية على أنها جزء أساسي من الإدارة الحكومية والإدارة العامة وتمثل الركيزة الأساسية للنظام المالي للدولة وهي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية كونها مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية لتمكين الدولة من تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار المالي والإقتصادية كما تتمثل في الجهاز المكلف بتنفيذ التشريعات الضريبية والإشراف على تطبيقاتها بكفاءة وفعالية.

الفرع الثاني: وظائف وإلتزامات الإدارة الجبائية

1. وظائف الإدارة الجبائية:

يكاد يجمع الكل أن يكون تنظيم إدرات الضرائب وفقا لمبدأ مركزية التوجيه ولا مركزية التنفيذ ومن هنا ينبثق نوعين من الوظائف هما:¹

❖ وظائف الإدارة المركزية العامة وهما:

➤ وظيفة التخطيط: يهتم التنظيم في مجال الإدارة الجبائية على حصر مهام الإدارة الجبائية في ظل النظام السائد، ثم تشكيل الهيكل التنظيمي وتحديد أفراد الإدارة وتفويض كل فرد السلطات والصلاحيات التي تمكنه من أداء أعماله على الوجه الأمثل.

➤ وظيفة التوجيه:

يتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الدارة الجبائية وإصدار التغيرات المتعلقة بها ثم إيصال كل التوجيهات للمسؤولين وترغيبهم للعمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الجبائية.²

➤ وظيفة إدارة القوى العاملة:

تتضمن:

— إختيار أكفاء الموظفين للعمل بالإدارات الجبائية.

— تدريب الموظفين وإعدادهم لممارسة أعمالهم التخصصية.

— تحسين أوطرع العاملين ماديا وإجتماعيا لكسب إخلاصهم للعمل

— توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتهيئة الجو الملائم للعمل كإتساع حجرات المكاتب... الخ

¹ جمال ابو يونس، إدارة الضرائب المباشرة في فلسطين، مذكرة ماجستر في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2003، ص 34.

² شريف مصباح ابو كرش، إدارة المنازعات الضريبية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2004، ص 19.

➤ وظيفة المتابعة والرقابة:

تسمح الرقابة في مجال الإدارة الجبائية بتقييم إنجازات الإدارة وتحديد الهدف من التخطيط الضريبي والعمل على تجنبها وإكتشاف الأخطاء والانحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل بالإضافة إلى متابعة تقارير الإدارات للتنفيذية والتأكد من صحتها ودقتها.¹

❖ الوظائف التنفيذية:

➤ التخطيط قصير الأجل:

ويكون ذلك من خلال وضع خطط العمل السنوية لجميع أقسام الإدارة التنفيذية وينتق أساسا من الإطار العام للخطة الضريبية وتدوين أسمائهم في سجلات الإدارة الضريبية.²

➤ حصر الممولين:

هي العملية التي يتم بمقتضاها تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة وتدوين أسمائهم في سجلات الإدارة الضريبية.

➤ ربط الضريبة:

المقصود بمرحلة ربط الضريبة كافة الإجراءات والمخطوات التي تتبعها الإدارة التنفيذية منذ إستلامها لأقرار الممول بصفة نهائية فهي تشمل عمليات الفحص والربط والمراجعة وأخطار الممول بالنتيجة.

➤ تحصيل الضريبة:

عندما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية وتصبح الضريبة واجبة الأداء يحول الملف للتحصيل وتحديد المبالغ التي دفعها خلال العلم سواء عن طريق الحجز من المنبع أو الإقساط أو ماسدده من واقع إقرار عند تقديمه.

➤ المتابعة والرقابة:

تختلف مهام المتابعة والرقابة على مستوى الإدارة التنفيذية عنها على مستوى الإدارة المركزية ويتمثل الإختلاف في رفع الإجراءات لرفع الدعوى المدنية والجبائية ومتابعتها والثانية تعنى بمكافحة التهرب الضريبي في النطاق الجغرافي للإدارة التنفيذية ومع ذلك فأهمها تشتركان في متابعة تحقيق أهداف الخطة وإستخراج الإحصاءات وتحليل البيانات.

¹ شريف مصباح ابو كرش، إدارة المنازعات الضريبية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2004، ص78.

² شريف مصباح ابو كرش، إدارة المنازعات الضريبية، (مرجع سبق ذكره)، ص153 .

2/ إلتزامات الإدارة الجبائية :

الإدارة الجبائية هي إحدى الإدارات التي تلتزم بالإلتزامات العامة التي يشار إليها في القانون الإداري أو تنظيمات الإدارة العامة، وكونها إدارة متخصصة في ربط الضرائب وتحصيلها فتفرض عليها إلتزامات في هذا المجال رغم عدم وجود نصوص صريحة تحدد ذلك سنتطرق إليها:¹

❖ إلتزامات الإدارة الجبائية العامة:

هناك ثلاث نقاط رئيسية تمثل إلتزام الإدارة العامة:

- ✓ التطبيق الصحيح للقانون وعدم اصدر تفسيرات متناقضة حيث تلتزم كل الإدارات والهيئات بتطبيق القانون وبالتالي فهي ملزمة بمراعاة جانب الصحة والدقة في تطبيق لوائحهم.
- ✓ عدم تعسف الإدارة الجبائية في إستخدام السلطات المخولة لها، فالقانون والديساتير تلزم كل إدارة عدم التعسف في إستخدام الحقوق والسلطات الممنوحة لها بواسطة القانون
- ✓ احترام حرية المكلف فهو يتمتع بحماية القانون والإدارة الجبائية كونها تتعامل مع المكلفين كطرف فهي ملزمة بمراعاة هذا الحق من جانب:

- عدم التدخل في الحياة الشخصية للمكلف.
- حق المكلف في الدفاع عن نفسه وإعتراض.
- إلتزام وقت المكلف.

❖ إلتزامات الإدارة الجبائية الخاصة:

من أهم الإلتزامات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية هي:

- الإلتزام بسر المهنة وذلك ليس حكرا على الإدارة الجبائية وحدها وإنما يعتبر إلزاما على كل الإدارات العامة في الدولة.
- عبء الإثبات في بعض الحالات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية.
- الإلتزام بإشعار المكلف وأخطاره وهو من إختصاصات هذه الإدارة فمن واجبها تبليغ المكلف وإشعاره بقرار ربط الضريبة وقيمتها.
- الإلتزام بإعلام المكلف بحقوقه وواجباته، وهذا مزاي وفوائد للإدارة الجبائية والمكلف على حد سواء.
- الإلتزام برد المبالغ المحصلة وهذا يعتبر من الإلتزامات القانونية بالنسبة للإدارة الجبائية.

¹ أمين الساعاتي، كتاب اصول علم الإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997، ص 23.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالإدارة الجبائية وإجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية.

تواجه الإدارة الجبائية في الجزائر تحديات متعددة تعيق فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة. وفي خضم سعي الدولة نحو تحديث هيكلها وتعزيز الشفافية، يبرز التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى نظيرتها الإلكترونية كخطوة إستراتيجية حتمية. هذا التحول، رغم ما يحمله من عود بتحسين الأداء وتبسيط الإجراءات، يطرح بدوره مجموعة من التحديات التي تستوجب دراسة معمقة ومعالجة دقيقة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتجاوز العقبات المحتملة.

الفرع الأول: التحديات المتعلقة بالإدارة الجبائية.

تواجه الإدارة الجبائية في الجزائر معوقات متعددة تحد من قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وفعالية نذكر هذه التحديات فيما يلي:¹

❖ نقص الكفلة والإمكانيات البشرية:

رغم تدعيم الإدارة الجبائية بمعهدين خاصين بتكوين الإطارات والممثلين في كل من المدرسة الوطنية للضرائب والمعاهد الجبائية والجمركية، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الكفاءات والخبرة في مجال الرقابة الجبائية، في ظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي وإستعانة المتهربين من ذوي الخبرة بإستعمال طرق لا يتم إكتشافها إلا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهنية في هذا المجال

كما تساعد الخبرة والكفاءة في كسب الوقت من خلال سرعة إكتشاف الأخطاء والتلاعبات والتي يمكن أن يقوم العون بمجرد الإطلاع على وضعية المكلف ونوع نشاطها والمخالفات التي ترتكبها.

كما تعاني الإدارة الجبائية من نقص المراقبين وخطوة وأن قانون الإجراءات الجبائية ينص على أن عملية الرقابة الجبائية لا يتم إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل بحيث لا يوجد تناسب بين عدد المكلفين وعدد المفتشين في الإدارة الجبائية، وهو ما يدل على ضعف الأهمية الممنوحة للإدارة الجبائية، خاصة في هذه الفترة التي تعرف إنتعاش إقتصادي تميز بالحجم الكبير للإنفاق العمومي وكثرة المتعاملين الإقتصاديين، مما يفرض من آلية الرقابة الجبائية على كثير من الملفات ويشجع المكلفين على التهرب الضريبي.

¹ [https:// www.univ-soukhras.dz](https://www.univ-soukhras.dz), Consulté le 20 MARS 2025

❖ نقص الإمكانيات والوسائل المادية:

رغم التطور الهيكلي الذي مس الإدارة الجبائية في الجزائر إلا أنها لا زالت تعتمد على الوسائل التقليدية في جميع الأعمال الرقمية والإدارة في وقت تعرف فيه تكنولوجيا المعلومات تقنيات معالجة متطورة جدا وإستعمالا واسعا يشمل جميع المؤسسات العمومية والخاصة.

كما تعرف الإدارة الجبائية في الجزائر مشاكل تؤثر بإستمرار على عملها الرقابي تتمثل أساسا في ضعف الإمكانيات المادية المرتبطة بتجهيز اهرات بمختلف الوسائل المساعدة في هذا الإطار وتوفير وسائل نقل الأعوان إلى قهرات المكلفين بالضريبة لإجراء التحقيقات وربط الإدارة الجبائية بوسائل الإتصال الحديثة لتسهيل عملية تبادل المعلومات والمعطيات بين هياكل الإدارة الجبائية بمختلف مستوياتها وإمكانية ربطها مع الهيئات الأخرى ذات الصلة لطلب المعلومات.

❖ ضعف الحماية المهررة للمراقبين:

يكفل المشروع الجبائي لمراقبين الحماية أثناء تأدية مهامهم إلا أنها غير كفية نظرا لما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات معنوية وجسدية من طرف بعض المكلفين ولهذا فهم في حاجة إلى تعزيزات امنية خاصة أثناء التحقيقات التي يباشرونها خاصة في المناطق النائية. كما ان هذه الفئة تعاني من ضعف للمحفيزات المالية والخدمية مما يؤثر على مردود الرقابة الجبائية سلبا.

❖ قصور في أداء الإدارة الجبائية:

ليس المنشود هو الهيكلية الخارجية للإدارة الجبائية ولكن البحث في مدى فعالية أداء هذه الإدارات المستحدثة في إطار ما اطلق عليه بتجديد وعصرنة الإدارة الجبائية، حيث يمكن قياس ذلك بمدى إنحصار وتقلص المشاكل والعقبات التي كانت تقف في وجه المكلف بالضريبة كذا تحسن العلاقة بين كل من الإدارة الجبائية من جهة والمكلف بالضريبة من جهة أخرى، ويمكن إظهار ذلك من خلال اعطاء بعض التجارب والإحصائيات الحديثة وكذا إبراز بعض المشاكل والمعوقات العملية والتي لايزال يعاني منها المكلف بالضريبة رغم العصرنة التي مست الإدارة الجبائية (bodin ، 2020 ص 93).

فبخصوص الحديث عن الجانب المنازعاتي، نجد أغلبية القضايا التي نشأت في الأونة الأخيرة يرجع سببها الأول والفعلي إلى عدم تمكن الإدارة الجبائية من للتطبيق والتسيير الصحيح لتقنية "SAP Products and Applications Systems" والتي بدا تطبيقها عمليا منذ سنة 2018 أين تم تسجيل سنة 2020 زيادة قاربت حدود 50 % في عدد حالات القضايا المنازعية والتي نشأت تباعا عن إختلالات متتالية ومتكررة في

هذا البرنلج والذي لغاية إلان، لا يزال يرتب الكثير من الأشكالات التي للمكلف بالضريبة شأن بها، مع ذلك أنشأت في حقه الكثير من الغرامات المالية، على غررا غرامات التأخر في التصريح.¹

الفرع الثاني: إجراءات التحويل من الإدارة الجبئية والتقليدية إلى الإدارة الجبئية الإلكترونية

باشرت الإدارة الضريبة إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحويل من اسلوب التسيير التقليدي إلى اسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الإجراءات للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص الخطوات التالية:²

1. تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت بين مصالح الإدارة الجبئية نفسها لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبئية كل حسب إختصاصه.

2. انشاء موقع إلكتروني للمديرية العطة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبئية من منشورات جبئية تصريجات جبئية، قوانين ومجلات... الخ والتفاعل مع مستخدمي الأنترنت ونقل إنشغالاتهم.

3. إعتماذ تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبئي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر

البريد الإلكتروني للإدارة الضريبة، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة للتعرف والحصول على هذا الرقم عن

طريق الموقع الإلكتروني، وفي هذا الصدد قامت المديرية العطة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة

أشخاص طبيعيين أو معنويين خدمة عبر الأنترنت تتيح لهم تقديم طلب الرقم الجبئي عبر الأنترنت من خلال

العنوان الإلكتروني التالي: www.mfdji.gov.dz

4. وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات

والشركات التابعة للمديرية حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية إكتتاب تصريجاتهم الجبئية عن طريق

الأنترنت عبر موقع "جبائتك" الذي تم تصميمه لهذا الغرض.

5. إخفاء الصفة غير المادية على المكلف الجبئي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على

المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبئي للمكلف في جميع مراحل الإخطاع الضريبي من تأسيس للضريبة

إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.

6. إعتماذ طريقة الحصول على المستخرج الضريبي بإستعمال تقنية الأنترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي

الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني لإدارة

¹ مرسلي محمد، تجديد في عصرنة الإدارة الجبئية الجزائرية التشخيص والافاق المستقبلية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2023، المجلد، 6، العدد 1، ص 338.

² صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبئية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي دراسة حالة عينة من الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024/2023، ص 52_ص 51.

الضرائب للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به ويهدف المشروع وراء ذلك إلى اختفاء الطابع الغير مادي بمستخرج الجدول الضريبي.

7. التحول التدريجي نحو إرسال قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار إستراتيجية جديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها بتطوير آليات الفحص وتكليفها مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية وإعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحسبة و الفاتورة الإلكترونية.

الفرع الثالث: مقومات الإدارة الجبائية

يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها عدة مقومات تحملها فيما يلي:¹

- ❖ توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة، وذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تدريب دوري.
- ❖ ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف.
- ❖ يجب على الإدارة الجبائية ان تضمن أحسن تطبيق لنظام الجبائي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الجبائي ومردوديته النامة.
- ❖ وضع نظام رقابة جبائية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة إكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها.
- ❖ القضاء على السلوك الإداري الليبروقراطي حيث ان هذا الأخير يؤثر سلبا على مردودية النظام الجبائي.
- ❖ تزويد مختلف الإدارات الجبائية بأجهزة الإعلام الآلي قصد إتقان العمل وسرعة تنفيذه كما يمكن حصر جميع المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من الضرائب.
- ❖ تبسيط قوانين الضرائب من جهة وتخفيض حجم المنازعات الجبائية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى.
- ❖ إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمرك والبنوك، قصد تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين وتشير أن ذلك التعاون يجب ان يتحقق بين مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة مفتشية الضرائب وإدارة تحصيل الضرائب حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين.
- ❖ توفير نظم الأجور التي تكفل حصول موظفي الإدارة الجبائية على اجور تتناسب مع طبيعة وأبعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة.²

¹ <https://repository.univ-msila.dz/22/04/2025/12h31>

² <https://repository.univ-msila.dz/22/04/2025/12h31>

المبحث الثاني: الإطار النظري للرقمنة

أصبح التحول الرقمي حقيقة وواقع لا يمكن تفاديه، حيث ظهرت الرقمنة كأساس للتطور التكنولوجي مرتبطا بالتقدم العلمي السريع الذي هدته الدول المتقدمة في مجالات التكنولوجيا والمعلومات، وذلك لما للرقمنة من أهمية في تحويل البيانات والمعلومات إلى صيغ رقمية واسطة التقنيات الحديثة مما يسهل تقديم خدمات ذات جودة عالية ووقت أقل مما يعمل على تغيير نمط العي للتقليدي سواء في العمل، أو التعليم وغيرها من الأنماط.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

الرقمنة التي أصبحت اليوم كلمة مفتاحيه في العالم ليست عبارة عن تقنية فقط بل هي فلسفة عمل جديدة تعتمد على تسهيل الوصول إلى المعلومات وتطوير المعرفة في كل مكان مما يعمل على تعزيز الابتكار والإقتصاد الرقمي.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تعددت التعريف المتعلقة بمصطلح الرقمنة وذلك وفق السياق الذي تستخدم فيه، نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** عرفت الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، ويتم هذا بفضل إاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.¹
- **التعريف الثاني:** عرفت الرقمنة على أنها العملية التي تحول من خلالها البيانات والمعلومات المخزنة في وثائق وملفات ورقية إلى صيغة رقمية بهدف حفظها وتأمينها، يتم خلال هذه العملية تحويل المعلومات إلى وحدات بيانية رقمية، حيث تنظم هذه الوحدات بطريقة تمكن من معالجتها والتعامل معها بشكل مستقل.²
- **التعريف الثالث:** عرفت الرقمنة على أنها عملية إنتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج اخر يعتمد على التقنيات الرقمية في إلابتكار للمنتجات والخدمات، وكذلك طرق للتسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء إستراتيجية رقمية والتي لا يمكن ان تحدث إلى من خلال تقييم للإمكانيات الرقمية ودراسة

¹ علي حميدوش، حميد بوزيد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر" «، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، الجزائر، 2020، المجلد8، العدد 01، ص44.

² عكاشة بوطالب، سيد احمد الفاروق سنوسي، دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، 2025، المجلد 15، ال عدد01، ص 244.

المتطلبات للإستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود رادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الرقمنة على أنها عملية تحويل المؤسسة والأنظمة من نهج التقليدي إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية، تشمل هذه العملية ابتكار المنتجات والخدمات، وتطوير طرق للتسويق عبر توفير قنوات جديدة للتواصل مع العملاء كما تهدف الرقمنة إلى بناء إستراتيجيات فعالة تعتمد على تقييم الإمكانيات الرقمية ومتطلبات الإستثمار الرقمي.

الفرع الثاني: أهداف الرقمنة

تسعى الرقمنة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:²

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونياً، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء عمل الحكومة الإلكترونية.
- مستلدة برامج التطوير الإقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي الزيادة في العائد الربحي.
- رفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور من خلال تطبيقات مبتكرة وأمنة تسهل العمليات اليومية.
- تقديم خدمات مخصصة وسريعة تلي احتياجات العملاء بشكل أفضل.
- تمكين المؤسسات من تطوير منتجات وخدمات جديدة باستخدام التقنيات الحديثة وتحليل البيانات.
- تطوير قنوات إتصال متكاملة بين الحكومة الإلكترونية وقطاع التجارة الإلكترونية باستخدام تقنيات مشتركة لتبادل البيانات.
- دعم التنمية الإقتصادية وإجتماعية من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات الرقمية.
- تنميه قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماماً عن بيئة الحكومة التقليدية.

¹ خضر سعيد، مصطفى رديف، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وافاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة منتدى للدراسات والبحوث الإقتصادية، الجزائر، المجلد 6، العدد 01، 2022، ص 335.

² مروة غيلاني، عقيلة عماري، محاولة رقمنة التسيير الجبائي في البيئة الحاسوبية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قسدي مباح ورقلة، الجزائر، 2024، ص 23.

الفرع الثالث: أهمية الرقمنة

تسعى الرقمنة إلى الحصول على مزايا كثيرة موجهة لتحسين أداء وجودة الخدمات للمؤسسات والأفراد ونذكر هذه الأهمية فيما يلي:¹

- تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الشفافية، حيث تعمل الرقمنة على تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة في العمليات وزيادة الشفافية في الإدارة.
- تقليل التكاليف التشغيلية، حيث تساهم الرقمنة في خفض التكاليف التشغيلية من خلال تقليل الاعتماد على الورق وتحسين كفاءة العمليات.
- دعم التنمية الاقتصادية، حيث تساعد الرقمنة على دعم التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل المعلومات وتشجيع الابتكار من خلال تحسين بيئة الأعمال.
- تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات، حيث تساهم الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين أو المستفيدين، وتجعل الإجراءات أكثر سهولة ويسرا.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات مما يساعد في دعم اتخاذ قرارات أفضل.
- مرونة تطبيق خدمات جديدة ومبتكرة تمكن الوصول إليها بسهولة، وتوفر القدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.

المطلب الثاني: خصائص وفوائد الرقمنة

في ظل التطورات للتقنية والتوجه نحو الرقمنة وتحويل المعلومات والإجراءات التقليدية إلى صيغة رقمية، تتميز هذه العملية بالعديد من الخصائص التي تميزها، وبالتالي تعدد فوائدها التي تؤثر إيجاباً على مختلف جوانب الحياة.

الفرع الأول: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بالعديد من الخصائص نذكرها فيما يلي:²

- ❖ **الحفظ:** تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر.

¹ خالد بعاشي، أهمية الرقمنة في ترشيد النفقات العامة للجماعات المحلية لتحقيق الاستدامة المالية، المجلة الجزائرية المالية العامة، الجزائر، 2025، المجلد 15، العدد 10، ص 554.

² ميمياء لكحل، فريدة شيماء، مذكرة ماستر دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية، جامعة ورقلة"، الجزائر، 2023، ص 5.

- ❖ إدارة المعلومات: وذلك عبر توفير برمج للمراجع تمكنه من إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وتبسيطها له بدرجة شبه تعليمية.
- ❖ التخزين: عملية الرقمنة تمنح مساحة أكبر للتخزين تمكنها من تخزين آلاف البيانات.
- ❖ المرونة: وذلك بسبب الإستجابة السريعة للأحداث والتجارب معها، متعددة بذلك حدود الزمن والمكان وصعوبة الإتصال مما يعين الإدارة على تقديم كثير من الخدمات لم تكن متاحة سابقا بسبب عوائق الإدارة التقليدية.
- ❖ السرعة وسهولة الإستخدام: تتميز الإدارة الرقمية بالسرعة والمرونة، حيث يمكن تنفيذ عمليات إسترجاع البيانات في وقت قياسي.
- ❖ التفاعلية: أي ان المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن ان يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو مايسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- ❖ الرقابة المباشرة والدقة: توفر الإدارة الرقمية أدوات رقابة فعالة تضمن دقة العمليات الإدارية وسرعتها، مع تقليل إخطاء البشرية إلى أدنى حد ممكن.

الفرع الثاني: فوائد الرقمنة

للرقمنة العديد من الفوائد التي تسهم في تحسين الأداء وجودة الخدمات المقدمة، يمكن تصنيف هذه الفوائد فيما يلي:¹

- ❖ الفوائد الإقتصادية:
- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.
- زيادة العائد الربحي من خلال تسهيل المعاملات وزيادة الكفاءة، تساهم الرقمنة في زيادة الأرباح والإيرادات للقطاعات العام والخاص.
- مستلدة برامج التطوير الإقتصادي وذلك من خلال تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.

¹ مروة غيلاني، عقيلة عماري، مذكرة ماستر محاولة رقمنة التسيير الجبائي في البيئة المحاسبية الجزائرية، جامعة قسدي مبراح ورقلة، الجزائر، 2024، ص23.

- فتح افاق إستثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية بإستخدام التطبيقات و التطبيقات الحديثة.

❖ **الموائد الإدارية:¹**

- تعزيز الشفافية و المسائلة من خلال توثيق العمليات إلكترونيا، وتزيد الرقمنة من الشفافية وتقلل فرص الفساد.
- تبسيط الإجراءات و اختصارها فالرقمنة تتيح إعادة هندسة العمليات الإدارية لتبسيطها وتقليل الخطوات الغير ضرورية.

- تكامل الجهود وتوحيدها من خلال ترسيخ مفهوم العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود لتحقيق إلهداف المشتركة.

- القضاء على البيروقراطية فالرقمنة تقلل الإجراءات الروتينية المعقدة وتسهل العمل، وتسرع إنجاز المعاملات.

❖ **الموائد الإجتماعية:**

- تمكين المجتمع من التعامل مع التقنية: الرقمنة تساعد على بناء مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة، مما يزيد من الوعي الرقمي.²

- تسهيل وسرعة للتواصل: الرقمنة تتيح للتواصل السريع و الفعال بين الأفراد و المؤسسات من خلال إستخدام التطبيقات الإلكترونية.

- زيادة مشاركة المجتمع: الرقمنة تسهل مشاركة المجتمع في صنع لقرار، وتزيد من تفاعلها مع الحكومة و المؤسسات الأخرى.

¹ بوطالب عكاشة، سيد احمد الفاروق سنوسي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، الجزائر، 2025، المجلد 15، العدد 01، ص 245.

² مروة غيلاني، عقيلة عماري، نفس المرجع السابق، ص 24.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة والتحديات التي تواجهها

تمثل عملية الرقمنة تحولا شاملا في الأساليب والإجراءات الهيكلية التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وبالتالي تطبيق هذه العملية يتطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية كما أنها ستواجه بالتحديات تصعب من تطبيقها.

الفرع الأول: متطلبات الرقمنة

يتطلب تطبيق عملية الرقمنة مجموعة من المتطلبات نذكرها فيما يلي:¹

- ❖ **المتطلبات القانونية:** وتشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد بيئة قانونية، ونذكر منها:
 - التشريعات والقوانين: من خلال وضع قرار التشريعات والقوانين اللازمة لخلق بيئة عمل دائمة للرقمنة، يتضمن ذلك قوانين حماية البيانات والتجارة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وغيرها من القوانين ذات الصلة.
 - تحديث القوانين الحالية: وذلك من خلال مراجعة وتحديث القوانين الحالية لضمك توافقها مع التطورات التكنولوجية واحتياجات الرقمنة.
- ❖ **المتطلبات التنظيمية والإدارية:** تشمل مجموعة التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية للأجهزة الدولة بهدف تبسيطها، نذكر منها:
 - إعادة الهيكلة التنظيمية: إجراء تعديلات جوهرية على الهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية لتبسيطها وزيادة مرونتها ورفع كفاءتها.
 - تبسيط الإجراءات: تقليل الإجراءات الروتينية المعقدة وتبسيطها لتسريع العمليات وخفض التكاليف.
- المتطلبات التقنية:** وتشمل كل من البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والأنترنت المعلوماتية والمتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية نذكرها فيما يلي:²
 - البنية التحتية لشبكة الاتصالات والأنترنت: توفير بنية تحتية قوية وموثوقة لشبكة الاتصالات والأنترنت، بما في ذلك شبكات النطاق العريض والاتصالات اللاسلكية.
 - المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية: أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادر وجودها.

¹ حميدوش علي، علي بوزيد، نفس المرجع السابق، ص 238.

² رميصاء لكحل، شيماء فريدة، نفس المرجع السابق، ص 12.

- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية: أي توافر الإطارات المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه عملية الرقمنة

هناك العديد من التحديات التي تصعب تطبيق الرقمنة في المؤسسات نذكر منها:¹

- ❖ **التحديات التقنية والتكنولوجية:** وتتمثل فيما يلي:
 - ضعف البنية التحتية وضعف الإنفاق على البحوث والتطوير.
 - عدم ضمان توفر متطلبات الرقمنة الإدارية عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة الوعي الإلكتروني أو نتيجة إرتفاع تكلفة الحصول عليها.
 - عدم كفاية خطوط الإتصال وبطيء شبكة الأنترنت.
- ❖ **التحديات التنظيمية والإدارية:** وتتمثل فيما يلي:
 - ضعف للتخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة الإدارية.
 - ضعف القيام بالتغيرات المطلوبة لإدخال الرقمنة الإدارية.
 - الرؤية الضبابية للرقمنة الإدارية وعدم إستيعاب أهدافها.
- ❖ **التحديات البشرية:** وتتمثل فيما يلي:
 - التناقض بين حاجات الفرد ورغباته.
 - عدم وجود التخطيط لتطوير الموارد البشرية.
 - الأمية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، مما أدى إلى صعوبة للتواصل عبر التقنية الحديثة.
- ❖ **التحديات المالية:** وتتمثل فيما يلي:
 - قلة الموارد المالية للإستعانة بالخبرات المعلوماتية في ميدان التكنولوجيا.
 - ضعف الحوافز المادية المتاحة بسبب الإرتباط بميزانيات ثابتة.
 - غياب الإرادة السياسية الفعلة والداعمة لأحداث نقلة نوعية في التحول نحو نمط جديد، وتقديم الدعم السياسي اللازم للإقتناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

¹ رميصاء لكحل، شيماء فريدة، نفس المرجع السابق، ص 13.

الفرع الثالث: عوامل نجاح الرقمنة

- لضمان نجاح عملية الرقمنة توجد عدة عوامل تساعد في ذلك نذكرها فيما يلي:¹
- تحقيق الأرشفة الإلكترونية وذلك من أجل ضمان تحويل الوثائق الورقية إلى نظام إلكتروني يسهل إدارة المعاملات ويوفر سهولة ووضوح في الوصول.
 - اعتماد التخطيط الإستراتيجي من خلال تبني مفهوم إداري شامل يركز على للتخطيط والتنفيذ الفعال، مع تطوير الإجراءات العملية بشكل مستمر.
 - للتوضيح والمرونة من خلال توضيح أدوار الموظفين وتوفير فهم واضح للأهداف، مع القدرة على تعديل الخطط بما يتناسب والمتغيرات.
 - رفع كفاءة الأداء الإداري من خلال تحسين مستوى الأداء والتدريب المستمر للموظفين بما يتوافق مع إختصاصاتهم، وتطبيق مبادئ الكفاءة الإدارية.
 - الإستفادة من التجارب السابقة وذلك بالتعلم من إخطاء السابقة وتجنب تكرارها مع التركيز على تحديث المهارات للتقنية والإدارية بشكل دائم.

¹نوردين بوزالغ،عمار عزوز، الإدارة الالكتونية كالية لتحسين الخدمة العمومية، دراسة حالة بلدية باب الواد، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد13، 2018،ص 44.

الفصل الثاني: دور رقمنة الإدارة

الجبائية في تعزيز التحصيل الضريبي

تمهيد:

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً يطال مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفي هذا السياق، تبرز الضرائب كأحد أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدول لتمويل خططها التنموية وتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، ومع تزايد حجم المعاملات الاقتصادية وتعقيدها، يصبح البحث عن آليات فعالة لتحديث الأنظمة الضريبية وتعزيز كفاءة التحصيل أمراً بالغ الأهمية. وقد أثبتت الرقمنة قدرتها الهائلة على أحداث نقلة نوعية في هذا المجال، من خلال تبسيط الإجراءات، وزيادة الشفافية، ومكافحة التهرب الضريبي، ويهدف هذا الفصل إلى إستكشاف الدور المحوري الذي تلعبه الرقمنة في تعزيز التحصيل الضريبي، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات المرتبطة بهذا التحول. تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لعملية التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: المقصود بالتحصيل الضريبي.

المطلب الثاني: أسس وقواعد التحصيل الضريبي.

المطلب الثالث: إجراءات وطرق التحصيل الضريبي.

المبحث الثاني: علاقة رقمنة الإدارة الجبائية بالتحصيل الضريبي.

المطلب الأول: إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر في إطار الرقمنة.

المطلب الثاني: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحصيل الضريبي

عرف التحصيل الضريبي تغيرات عديدة على مر الزمن حيث كانت تسلم صلاحية التحصيل إلى شخص خاص أو شركة فيقوم بدوره بتحويل حصة مالية معينة من هذا التحصيل لصالح خزينة الدولة وفي هذا الصدد سنحاول تبيان مفهوم التحصيل الضريبي وذلك بتحديد المقصود به

المطلب الأول: المقصود بالتحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل المرحلة الأخيرة من مراحل التنظيم الفني للضريبة فهي المرحلة التي تلي عملية تحديد الوعاء التي تقوم بها الإدارة وفقا للتصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة كما على عملية تصفية الضريبة وذلك بحساب القيمة المستحقة للخزينة العامة.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي وأهميته

أولاً: تعريف التحصيل الضريبي

يعرف التحصيل الضريبي على أنه:¹

-التعريف الأول: يقصد بتحصيل الضريبة، مجموعة العمليات التي تهدف إلى نقل المال من الممول إلى الخزانة العامة للدولة وإستيفاء لحقها.

-التعريف الثاني: التحصيل عبارة عن النتيجة التي تنتهي إليها وضع لقوانين الضريبة موضع التنفيذ.

يقصد بالتحصيل الضريبي الآلية العملية التي يتم من خلالها تحويل الإلتزام القانوني بدفع الضريبة إلى واقع ملموس، إذ أنه ببساطة جعل الأموال الضريبية المستحقة في حوزة الدولة أنه الخطوة الحاسمة التي تضمن تدفق الإيرادات إلى الخزينة العامة، مما يمكن الحكومة من تمويل مشاريعها وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين بدون تحصيل فعال، تبقى القوانين الضريبية مجرد نصوص غير منفذة.

ثانياً: أهمية التحصيل الضريبي

تكمن أهمية التحصيل الضريبي في:²

❖ تُعدُّ الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية للدولة و الجماعات المحلية.

¹ هبول نورة، بزة صالح، التحفيزات الجبائية واثرها على الحصيلة الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد1، الجزائر، 2024، صص405-404.

² بروري سعدية، عكاشة وائل، مذكرة ماستر، اثر اصلاحات نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة عمى التحصيل الضريبي، دراسة حالة المركز الجوارى للضرائب لولاية ام البواقي، الجزائر، 2022-2014، صص22-23.

- ❖ تُعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسبيين:
- فيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سبباً¹.
- كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها قيمة في حالة عدم إتمام عملية التحصيل.
- ❖ إن الإخفاق في عملية التحصيل ومما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.
- ❖ عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعد على تحقيق إكتفائها الذاتي.
- ❖ نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الإستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

الفرع الثاني: الهيئة المختصة بالتحصيل الضريبي

إن المصلحة المكلفة بعملية التحصيل الضريبي هي قابضات الضرائب أساساً، وهي من المصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب، هذه الأخرى تعمل تحت إشراف المديرية الجهوية للضرائب حيث تعتبر مصلحة خارجية للمديرية العلة للضرائب التي تعمل تحت إشراف وزير المالية، فوزير المالية هو من يبادر بأي نص أو اقتراح يتعلق بتسييرها، بهدف توفير الموارد المالية للدولة بطريقة دائمة ومنتظمة، وتقوم هذه الهيئة بفرض وتحصيلاً للمقدار المستحق على المكلف وذلك من خلال السلطة التي خولها القانون إياها، كما تتم على مستواها كالعاملات حساب ومراقبة أغلبية الضرائب وتحصيلها ومن بين هذه الهياكل التابعة لها نجد:¹

المفتشية العامة للمصالح الجبائية، ومديريات أخرى (مديرية التشريع الجبائي، مديرية العمليات الجبائية، مديرية المنازعات، مديرية إدارة الوسائل، مديرية للتنظيم والإعلام الآلي، مديرية للبحث والمراجعات)

❖ قباضة الضرائب:

تسهر هذه الهيئة على مسك الجداول الضريبية وسندات التحصيل المختلفة، فدورها الرئيسي هو القيام بتحصيل الضرائب وللرسوم والغرامات وسندات التحصيل الأخرى التي خولها القانون بتحصيلها لفائدة الخزينة العمومية حيث تتكون قباضة من المصالح التالية:

- مصلحة الصندوق: يقوم فيه المكلف بدفع المبلغ المحدد عليه فيسجل العون المبلغ المقبوض من الممول ويسجل وصلين أحدهما يبقى لدى الصندوق والأخر يقدم للمكلف يثبت عملية التسديده كما تقوم هذه المصلحة بتقديم شهادات عدم الخضوع للضريبة ومستخرجات الجداول سواء المصفاة منها أو غير المصفاة التي تكون قد أعدتها مصلحة المتابعة بناء على طلبهم.

¹ عبد الملك مراد، لبرش سارة، اليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية عين تيموشنت، الجزائر، 2021/2022 ص 24، ص 25.

- مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بمتابعة صحة العمليات التي يقوم بها آمني الصندوق ومركزة هذه العمليات في الدفتر العام لليوميات تفصيلها حسب الحسابات المعنية هلا في دفتر اليوميات التفصيلي، وفي كل الخامس والعشرين من كل شهر(عدا شهري ديسمبر لنفس السنة وشهر مارس من السنة الموالية للفترة التكميلية للسنة الماضية)، يقوم آمني المصلحة اغلاق الدفتر العام ودفاتر اليوميات التفصيلي للقيام بعملية توزيع الحسابات المعنية بالتوزيع لفائدة الجماعات المحلية (البلدية، الولاية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية) والدولة ولفائدة حسابات الخزينة الخاصة، ويقوم أيضا بتحرير الوضعيات المحاسبية المطلوبة لفائدة المديرية الولائية للضرائب والخزينة الولائية
- مصلحة المتابعة: إن نظام المتابعة نابع من مختلف الفواعد المواجهة في القانون الجبائي أو قانون الإجراءات المدنية حسب المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية يقوم أعوان الإدارة المحليين بعملية المتابعة أو المحضر القضائي وتنص المادة 44 من قانون الإجراءات الجبائية على أن:
- يرسل قابض الضرائب إنذار كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب، ويبنى هذا الإنذار الزيادة على مجموع كل حصة المبالغ المطلوب أدائها وشروط الإستحقاق وكذا تاريخ الشروع في التحصيل بحيث ترسل هذه الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم إلى الاشخاص المكلفين بالضريبة محتومة. تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين: مصلحة متابعة الضرائب ومصلحة متابعة الإحكام القضائية.

المطلب الثاني: قواعد وأشكال التحصيل الضريبي

الفرع الأول: أشكال التحصيل الضريبي

هناك مجموعة من أشكال التحصيل الضريبي نذكر منها:¹

- تعرف الإدارة الضريبية عدة أشكال وطرق تقديم من ورائها يجمع مختلف ديونها لدى المكلفين بما فمنها ما هو منظم من طرفها مباشرة وذلك عن طريق جداول مهياة من قبل أعاونها فنجد فيها قائمة بأسماء المكلفين ومكان فرض الضريبة وكذلك نوعها ومبلغها.

- كما يمكن أن يكون عن طريق التصريح الذي يقدم من طرف المكلف وهذا ما يسمى بالتصريح الموأقب (التحصيل الطوعي) وسمي كذلك لأن الإدارة في معظم الحالات تراقب مدى صحته، فيه يقوم المكلف بدفع ما عليه من ضرائب بمجرد حلول أجال الدفع يتضمن هذا التصريح كل المعلومات الخاصة بنشاطاته ومدآخيله، وبناء على هذا الأخير تقوم الإدارة بتحديد أسس الضريبة لكن العدالة الضريبية تستوجب صدق وسلامة البيانات الواردة في التصريح وهو النظام الذي أقره المشرع الجأثري.

- كما يمكن أن يتم التحصيل بالعودة إلى المنبع وذلك عن طريق دفع الضريبة من الغير نيابة عن المكلف كما هو الحال بالنسبة للضريبة على اللوئب والأجور فرب العمل هو من يقوم بدفعها مباشرة.

- الجباية تقوم بلصق الطوابع أين تستوفى الضريبة من فئات مختلفة وذلك بدفع حق الطوابع الملصقة ومثال على ذلك الطوابع الملصقة على رخصة السياقة بطاقات التعريف الوطني إضافة إلى الطوابع التي تلصق على الأحكام التي تصدرها المجالس القضائية والمحاكم العامة.

الفرع الثاني: أسس وقواعد التحصيل الضريبي

يقوم التحصيل الضريبي على مجموعة من لقواعد القانونية التي تحدد الإجراءات الجبائية لتحصيل الضرائب، وتوضيح كيفية تطبيقها بما يتلاءم مع طبيعة المال الخاضع للضريبة، والظروف الإقتصادية، ونفقات التحصيل من خلال:²

¹ أغيث مسيكة، حميلوش ثنية، مذكرة ماستر، اشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب وضمانات المكلف بالضريبة، الجزائر، 2015/2014، ص 11.

² أدرى عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010/2009، ص 18.

❖ الفعل المنشئ للضريبة: (fait générateur)

يمثل الفعل المنشئ للضريبة الواقعة أو الحدث الذي يحدده التشريع الجبائي، وينشئ بذاته الموجب الضريبي، أي الحق للدولة في تحصيل الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف بالضريبة. ويحدد التشريع الجبائي مجموعة من الشروط التي تخص كل حالة على حدة، على كل مكلف إذا ما توفرت فيه شروط خضوعه للضريبة. لهذا، يختلف الفعل المنشئ للضريبة باختلاف أنواع وطبيعة الضريبة.

فيما يخص الضرائب المباشرة، نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب دخول القيم المنقولة، مثلاً، الفعل المنشئ لهذه الضريبة يتمثل في توزيع لإيراد القيم الخاضعة للضريبة أو وضعه تحت تصرف مستحقيه. أما فيما يخص الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية، فهو يتمثل في تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة أو الشركة. أما الأجور والمرتببات، فإن الفعل المنشئ للضريبة يتمثل في حصول الأجير على مرتبه أو أجره. أما أرباح المهن الحرة فيعتبر إنتهاء السنة الميلادية بتحقيق الأرباح هو الفعل المنشئ للضريبة.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فيعتبر مرور السلعة للحدود الإقليمية للدولة هو الفعل المنشئ للضريبة. بالنسبة للضريبة على الإستيراد أو التصدير، يعتبر إنتاج السلعة هو الفعل المنشئ للإنتاج، وإنتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى من مراحل إنتاجها وتداولها هو الفعل المنشئ للضريبة فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال يعتبر توثيق العقد الناقل للتصرف القانوني بنقل الملكية هو الفعل المنشئ للضريبة على إنتقال الملكية فيما يخص رسوم التوثيق والتسجيل، وبالنسبة إلى ضريبة الطابع فإن كتابة الوثائق أو المحررات المفروضة عليها الضريبة هو الفعل المنشئ لهذه الضريبة.

إن عملية تحديد الفعل المنشئ للضريبة لها أهمية قصوى لتحديد الشخصية القانونية للمكلف بالضريبة، وبالتالي تحديد قيمة أو دين الضريبة التي في ذمته. كيطلب دوراً أساسياً في تحديد معدل الضريبة، وما إذا كان قد طرأ عليه أي تغيير سواء كان بزيادة أو نقصاناً بعد تحقق الفعل المنشئ للضريبة. إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدله ووفقاً لما هو قائم وقت تحقق الفعل المنشئ للضريبة بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو بتخفيضه حسب اتباع هذه القاعدة حتى في حالة إلغاء الضريبة كلياً أو جزئياً. فيجب الإستمرار في تحصيل الضريبة بالنسبة للحالات التي تم فيها الفعل المنشئ لها قبل الإلغاء، إلا إذا نص القانون الجديد صراحةً بإلغاء الضريبة بأثر رجعي.

● الملائمة في التحصيل الضريبي:

حتى يكون التحصيل الضريبي فعالا وناجحا، لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة والموضوح والمواءمة مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة. حيث لا يقتصر الأثر السيئ للضريبة على "الم الدفع" فحسب، بل يؤكد على ضرورة هذا المبدأ، فعلى الضريبة ان تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها¹.

إذن، ففي هذا السياق، يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يلائم كلا الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة ولا يترتب عنه أضرار بالخزينة العمومية. ولتحقق ذلك، يستدعي توفر بعض الشروط، نذكر منها ما يلي:

○ يجب ان يتصف النظام الجبائي بالشفافية والموضوح، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها وتحديد قيمتها إذا لم يكن حسابها معقدا بالطبع.

○ بلنسبة للضرائب غير المباشرة، تتسم بالتميرر باندماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت للشراء أحسن الأوقات ملائمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قدرا على الدفع لأنه سيتذكر وقت للشراء الذي يناسبه.

○ أما بلنسبة للضرائب المباشرة، لا بد من اتبع طريقة الدفع بالتقسيط على فترات تتلاءم مع قدرات السيولة النقدية التي تتوفر عليها المكلف بالضريبة.

○ يجب ان تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة وخصوصا منهم الذين يعانون من مشاكل مالية أو تمويلية بالإهتمام ومحولة تسوية وضعيتهم في الأجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

فيما يخص النظام الضريبي الحثري وعلى مستوى الجباية الحثرية، فنلاحظ ان هذا المبدأ في الملائمة في التحصيل الضريبي يبقى محترما نسبيا. فإذا نظرنا إلى للضرائب على المرتبت والأجور، فأنها تقتطع من المنبع أي من الأجر وقت دفع المرتب، أي عند نهاية كل شهر، فهو أفضل وقت بلنسبة للموظفين والإجراء، و"الإقتطع من المنبع" يعفيهم من إجراءات الدفع حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم

أما إذا نظرنا إلى الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ، فإن تلك الضريبة تدفع بالتقسيط على ثلاث مرات مما يخفف من وقعها على خزينة المؤسسة أو الشركة.

● الإقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي:

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن لان أي زيادة في نفقات

¹ ادري عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الضريبة يعتبر سيطرة سلبية على التحصيل الضريبي وبالتالي لإودات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن وأهم.

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الإقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة ووفرة حصيلة الضرائب. إلا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقه نسبياً، إذ راجع إلى أن التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة ثم تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية مواقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية المختلفة¹

كل هذا يتطلب وجود جهاز إداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي وبدون شك إلى إرتفاع نفقات الإدارة الجبائية، فنفقات التسيير ونفقات للتجهيز على حد سواء.

إذن هذا التوسع وإرتفاع النفقات يؤثر سلباً على المردودية الجبائية وبالتالي على التحصيل الضريبي ولتجنب هذا الوضع يجب مراعاة الإعتبارات الآتية:

تعيين الموظفين في المصالح الجبائية يكون حسب الحاجة ليس لإعتبارات أخرى، لأن أجور الموظفين تمثل نفقات تدفع من خزينة الدولة كما يجب إختيار الموظفين الذين لهم كفاءة ومستوى علمي عالي.

إستعمال التقنيات المتطورة مثل أجهزة الإعلام الآلي من أجل ربح الوقت وإتقان العمل.

تطبيق الضرائب التي لا تتطلب نفقات كبيرة في فرضها وتحصيلها، وتجنب فرض الضرائب التي تحتاج إلى نفقات متزايدة، وفي هذا المجال نجد لضرائب على مجموع الدخل أحسن من الضرائب النوعية التي تتطلب رقابة كبيرة.

○ حسن إستعمال الوثائق الجبائية باعتبارها تقدم مجانا، فإن تكلفتها تتحملها الإدارة الجبائية أي خزينة الدولة.

بلنسبة للجزائر نلاحظ إستعمال غير منضبط وغير عقلاني للوثائق والمطبوعات من قبل مستخدمي الإدارة الجبائية، وعلى سبيل المثال فإن عملية اصدار وثائق جديدة مثل G50 (وهي عبارة عن وثيقة جبائية للتصريحات الضريبية صدرت سنة 1995) التي عوضت وثائق قديمة، قد كلفت خزينة الدولة تكاليف باهظة، ضف إلى ذلك وجود مخزون هام من الوثائق القديمة التي لم يعد لها أي إستعمال.

المطلب الثالث: إجراءات وطرق التحصيل الضريبي

إتسعت أهداف الضريبة في الوقت الحالي، لتشمل أهدافا إقتصادية واجتماعية وسياسية، زيادة على الهدف التقليدي وهو تمويل الموازنة العامة للدولة. إن تغطية الأعباء العامة للدولة ليس بالأمر الهين ولا يمكن للدولة أن

¹ ادري عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

تتكفل به لوحدها، لذلك فهي تلجأ للأفراد من أجل تقديم المساهمة في هذا المجال وهي واجب عليهم، مادام أن الدولة تقتطع مبالغ من المال للأفراد جبرا ومن دون أن ينتظروا المقابل.¹

الفرع الأول: إجراءات التحصيل الضريبي

أولاً: إجراءات التحصيل الودي

هو إجراء عادي يتضمن إستدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري العمل بها. وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي أجالها المحددة. إن مثل هذا المكلف يملك ثقافة جبائية ويدرك تماماً ما هي الإلتزامات التي تقع عليه ولا يتأخر أبداً في تسويتها. في هذا الشأن، حددت مذكرة المديرية العلة للضرائب رقم 167 المؤرخة في 02 ماي 1995 أحكام التحصيل الودي للضريبة، حيث أوجبت على قابض الضرائب توجيه إستدعاءات ودية للمدينين بالضريبة قصد تسوية ديونهم الجبائية.

إن المدينين هنا هم الملتزمون أو المفقون والذين ليس لديهم أي سوابق غير مشرفة مع الإدارة الجبائية.

إن مذكرة المديرية العلة للضرائب المذكورة أعلاه والمتعلقة بموضوع إنعاش التحصيل، بل اللجوء إلى الإجراءات الردعية لا تخرج عن إطار إجراءات التحصيل الودي، ما دام أنها تركز على فكرة إعلام الجمهور وتعليق الإعلانات التحسيسية حول أهمية دفع الضرائب في الآجال المحددة.

وعلى الرغم من أن إجراءات التحصيل الودي هي تخص فئة المكلفين المتفاهمين، ومع ذلك تظل إجراءات تحصيل ودية، لأن الهدف الأول والأخير هو الوصول إلى تسوية ودية للضريبة بين المكلف بها والإدارة الجبائية دون إتخاذ أي إجراءات ردعية، بل القصد من هذه الإجراءات هو الإنذار والتذكير هؤلاء المكلفين بالإلتزامات الضريبية التي هي على عاتقهم بغية إيجاد إطار تفاهم بين الطرفين لتحقيق هذه الغاية وفي حالة السلب أو عدم تجاوب المكلف بالضريبة مع هذه الإجراءات رغم التنبيهات العديدة الموجهة له، تلجأ الإدارة الجبائية إلى الطريقة الثانية وهي الطريقة الجزية في التحصيل.

¹مراد مهبوبي، إجراءات تحصيل الضريبة، اي فعالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والادارية، جامعة 8 ماي 1945 قالة، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، ص ص 243-248.

ثانياً: إجراءات التحصيل الجبري

تتمثل إجراءات التحصيل الجبري ببداية إنذار المكلف ثم تلجأ الإدارة الجبائية التابعة في إختيار الإجراءات التالي سواء بالحجز المؤقت أو بالحجز ثم البيع بالمواد العلني المحدد المشرع أي منهما هو الإلسبق.¹

❖ الإنذار:

هو سلوك قانوني تحضيري سابق لكل الإجراءات الجبرية، حيث يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذار إلى كل مكلف بالضريبة مستعجل في جدول الضرائب، ويبين في هذا الأخير حصة الضريبة المطلوب أدائها وكذا شروط الإستحقاق وتاريخ الشروع في التحصيل ومن بين شروطه نجد:

- وجوب إرفاقها بحوالة الخزينة المحررة سلفاً.
 - إرسال الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم في ظرف مختوم.
- وبعد إتمام هذه الإجراءات دون رد المكلف يمكن لإدارة الضرائب أن تلجأ إلى الإجراءات التنفيذية التي سنذكرها فيما بعد

❖ إشعار الغير الحائز:

تلجأ الإدارة إلى إستعمال طريق إشعار الغير الحائز (مدين المكلف) بهدف تحصيل دينها الضريبي، وذلك بمجرد تحديد مقداره وحلول أجاله القانونية ومثال ذلك إشعار للشيك والحسابات، وان لم تتمكن الإدارة من إستيفاء حقها بعد إستعمالها لهذا الإجراء وذلك لمدة اقصاها 8 أيام تلجأ. مباشرة إلى الحل الثاني إلا وهو إجراء الحجز، وهذا لإجراء صالح لسنة تبتدئ في سنة بالنسبة للشخص الطبيعي؛ وأربع سنوات بالنسبة للشخص المعنوي للمكلف، وقد تمت الإشارة إلى هذا الإجراء في مواد متعددة لكن ذلك دون القيام بتعريفه أو ذكر أحد شروطه.

❖ الغلق المؤقت:

لقد منح المشرع إدارة لضرائب هذا إلامتياز للحفاظ على أموال الخزينة العمومية فتقوم بإجراء الغلق في حالة تعذر التحصيل الودي، وهذا ما نصت عليه المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية، ويشترط فيه عدة شروط منها:

- توجيه تنبيه: يبلغ المعني بعد يوم كامل من تاريخ وجوب الإستحقاق.
- عدم تكلؤز المهلة المحددة قانوناً: وهي إلا يتجلؤز الغلق مدة 6 أشهر.
- أن يتم تبليغ الغلق من طرف عون المتابعة أو عن طريق محضر قضائي.

¹ مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة، اي فعالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-248.

- وجوب تنفيذ هذا القرار في مهلة 10 أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بشرط عدم تحرر المكلف من دينه الضريبي؛ وأنه لم يكتب سجلا يوافق عليه قابض الضرائب صراحة خلال مدة 10 أيام.

❖ الحجز:

الحجز هو وضع أملاك المكلف الممتنع عن التسديد بيد إدارة الضرائب؛ ويوفر حجز الإدارة لممتلكاته يفقد هذا الأخير حرية التصرف في أملاكه المحجوزة¹

1-تعريف الحجز: يعرف الحجز على أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها إدارة الضرائب بهدف وضع المال تحت يدها لإستيفاء حقوقها وذلك بموجب قرار يصدره المدير الولائي للضرائب، وقد وضعه المشرع تسهيلا للإدارة الجبائية لتحصيل ديونها من المكلف، ويشترط في الحجز ان يكون وفقا لأحكام المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية.

ب-أنواع الحجز: هناك 3 أنواع معروفة للحجز وهي:

❖ الحجز التحفظي: هو وضع بعض أموال المدين المنقولة المادية والعقارية تحت يد القضاء، لمنعه من التصرف فيها

تصرفا يضر بالحاجز فأموال الخزينة العامة أولى بالحماية، لذلك فإن التشريعات الضريبية تقرر حق الإدارة الضريبية في أن توقع الحجز التحفظي على أموال المكلف إذا تبين للإدارة الضريبية أن أموال الخزينة العامة مهددة بالضياع.²

❖ الحجز التنفيذي: إذا مضت مدة خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تكليف المدين (المكلف) بالوفاء ولم يتم

بتسديد ما عليه من ديون، يستفيد الدائن (إدارة الضرائب) من السند التنفيذي ويقوم بالحجز على جميع المنقولات والإسهم وحصص إرباح في الشركات والسندات المالية للمدين، ويتم هذا النوع من الحجز بناء على امر على عريضة يصدره رئيس المحكمة الذي توجد بدائرته إختصاصه الأموال المواد الحجز عليها وذلك بناء على طلب من الدائن أو ممثله القانوني، بالتالي فهو حجز مقترن بالتنفيذ ويشترط ان يكون دين الضريبة معلوما (للمكلف) وإلا يكون المكلف قد دفع في الموعد المحدد قانونا.

لكن وما يلاحظ في هذا الشأن أنه يمكن لإدارة الضرائب أن تقوم بإستصدار محضر الحجز التنفيذي بنفسها أي دون الحاجة إلى الأمر على العريضة الذي يصدره رئيس المحكمة، وهذا ما تاكدنا منه عند إنتقالنا إلى إدارة الضرائب لولاية بجاية.³

¹عطوي عبد الحفيظ، منازعات الضرائب المباشرة في القانون الجزائري: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص 39.

²المادة 646 من القانون رقم 08-93 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والادارية، ج. ر. عدد 21 الصادر بتاريخ 23 افريل 2008.

³شربع حمدي، نبيل حمود، امتيازات الإدارة الضريبية ودراسة تحليلية للنظام القانوني الضريبي الفلسطيني (اطروحة لنيل درجة الماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016، ص 6.

❖ **الحجز من المنبع:** هي طريقة من طرق الحجز ويعتمد عليها في معظم التشريعات الضريبية هدفها تحصيل الضرائب مثلها مثل الطرق الأخرى، إلا أنها تتميز في نقطة وهي ان الضريبة فيها تحصل قبل حصول المكلف على دخله، وذلك حماية لحقوق الخزينة العامة وضمانا لعدم تعرضها للضياع، وتعتبر أحسن طريقة كونها تقلل منأ التهرب الضريبي كما أنها تخفف حساسية المكلفين إتجاه الضرائب، لكن ما يلاحظ أنها مطبقة فقط على الضرائب المباشرة.

❖ **البيع:**

يعتبر البيع لإجراء والوسيلة الأخيرة بيد إدارة لضرائب، ولا يمكن ان يحدث إلا بعد المرور بإجراء الحجز، بالتالي فهو إجراء للمتابعة لعملية الحجز نصت عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، ويخص مباشرة المحجوز التنفيذي فهي المرحلة النهائية لتطبيق العملية البيع، وذلك بعد التبليغ الرسمي لهذا الأمر للمحجوز عليه ويكون التبليغ من طرف المحضر القضائي، فعند إلاقتضاء يجوز القيام بالبيع بالمواد العلني المحدد لأحدى أو لكل العناصر المادية المكونة للمحل التجاري.¹

المحجوز، لكن يجب الحصول أو لا على الترخيص المذكور في المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث يمنح لقبض الضرائب رخصة البيع من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامها لكن هذا لا يكون إلا بعد اخذ رأي المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية، أما في حالة مرور 30 يوما دون الحصول على هذا الترخيص من هذه الهيئات يمكن لمدير المؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب حسب الحالة أن يرخص لقبض الضرائب المباشر بمتابعة البيع، لكن بالنسبة للمواد أو السلع سريعة التلف يمكن الشروع مباشرة في البيع المستعجل بناء على ترخيص من المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية.

عملية البيع تستوجب إتباع عدة إجراءات نذكر منها ما يلي:

الإعلان (الإشهار) الذي نصت على أحكام الإعلان الفقرة الثانية من المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث يكون البيع بعد 10 أيام من إصاق (نشر) الإعلانات، ويكون الإعلان وفق عدة شكلية.

رسو المواد: يعني هذا لإجراء أن يرسو المواد على الثمن الأعلى المعروض والذي يجب أن يسلوي أو يفوق ثمن التقدير المقترح، والقباض هو من يعد محضر البيع، وتسلم نسخة منه للمشتري ولصاحب العمارة حيث يشغل المحل التجاري، ويتم دفع الثمن نقدا إضافة إلى جميع مصاريف البيع.

¹صالح العبد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية والانظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعة الجبائية، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 236.

تُصاغ عقود تحويل الملكية بواسطة مفتش رئيس قسم شؤون إهلاك والعقارات بالولاية وفقاً للمادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية، يجب نشر البيع خلال شهرين من تاريخه ويعد القابض المباشر للمتابعة مسؤولاً عن إتمام هذا النشر.

الفرع الثاني: ضمانات وقواعد التحصيل الضريبي

حتى تضمن الدولة مستحقاتها من الضرائب دون أي مشاكل، يضع المشرع الضريبي عدة ضمانات وقواعد. ومن أهم هذه الضمانات نذكر:

أولاً: ضمانات التحصيل الضريبي

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب ضد القانون للخرينة العمومية العديد من الضمانات وأهمها:

❖ دين الخزينة له حق إلتياز

بمعنى ذلك أن دين الخزينة يستوفي وتكون له الأولوية في الأداء قبل الديون الأخرى، حيث يكون للخرينة العمومية حق التبع للحصول على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل¹.

ففي حالة إفلاس شركة ما وكانت على عاتقها ديون جبائية، فلا بد من قضاء ديون الخزينة أولاً ثم تليها الديون الأخرى. كما جاء في المادة 149 من قانون الإجراءات الجبائية أن "في حالة إفلاس أو التسوية القضائية تحتفظ الخزينة بالحق في أن تتبع مباشرة تحصيل دينها بالإلتياز على جميع الأصول التي تقع تحت امتيازها"².

❖ دين الخزينة محمول لا مطلوب

إن الضريبة المستحقة على المكلفين بما تخضع لقاعدة "دين الضريبة محمول لا مطلوب"، ومعنى ذلك أن القانون يجبر الأشخاص على حمل حقوق الخزينة إليها لتأديتها. وليست الخزينة هي التي تنتقل إلى المكلفين لكي تطالبهم بدفع حقوقها إتجاهها، إذ يتوجب على المكلفين المبادرة لتسديد ما عليهم من ضرائب في إلتجال المحددة. على المكلفين ليس دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد فقط، وإنما أيضاً حملها إلى إدارة الضرائب أيضاً من تلقاء أنفسهم. بذلك كما يتعين وفقاً لهذه القاعدة أن يورث المتوفى في ذمته الديون الجبائية التي كانت على عاتق الهالك من أملاكه التي خلفها ورثه³.

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ميرفت لبنان، 2006 ص 2012.

² قانون الإجراءات الجبائية، المادة 319، ص 10.

³ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اثره للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009 ص 177.

❖ تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري:

حيث تلجأ إدارة الضرائب إلى مضايقة المكلف بالضريبة إداريا وذلك إذا تخلف هذا الأخير في أداء حقوقها، حيث تستطيع الضرائب إصدار أمر بالحجز الإداري على أموال المكلفين الذين يتأخرون عن سداد الضريبة¹. كما قد تلجأ هذه الأخيرة إلى تجميد حسابات المكلف لدى المصرف و البنوك أو الحجز عند الموثق في حالة البيع الموثق أو حتى غلق محلاته التجارية و المهنية لمدة معينة من أجل الضغط عليه وإكراهه على سداد ديونه الجبائية المستحقة. كما قد يضع المشرع في الغلب جزاءات جنائية ومدنية شديدة على مخالفة أحكام التشريعات الضريبية كضمانات لحماية تحصيل حقوق الدولة.² وهذا حسب ما جاء في المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية "تم المتابعات على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانوناً أو المحضرين القضائيين. كما يمكن أن تستند لإقتضاء فيما يخص الحجز التنفيذي إلى المحضرين وتم المتابعات بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية. تتمثل الإجراءات التنفيذية في الغلق المؤقت للمحل المهني و البيع، غير أن الغلق المؤقت و الحجز يجب أن يسبقهما وجوبا إخطار بثمانية أيام كاملة من تاريخ إستحقاق الضريبة".

❖ قاعدة الدفع ثم الاسترداد:

تخضع الضريبة لقاعدة "ادفع أولاً، ثم إسترد لاحقاً". بموجب هذه القاعدة يلزم المكلف بدفع مبلغ الضريبة المستحقة للجهة المختصة أولاً بعد ذلك، يحق له تقديم طعن أو مطالبة باسترداد المبلغ المدفوع، سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً، يهدف هذا الاجراء إلى ضمان استقرار المعاملات الضريبية و حماية الخزينة العمومية في الوقت نفسه، لا يسلب من المكلفين حقهم في الطعن أو التأخير في دفع الضريبة إذا كانت لديهم اسباب مشروعة ومع ذلك، فإن عدم الالتزام بالدفع قد يؤدي إلى فقدان الحق في تقديم الإجراءات الجبائية المنصوص عليها في المادة 74 من القانون، ووفقاً للمواد 72 و 73 و 75 من هذا القانون، يحق للمكلف الذي ينازع في مبلغ الضريبة المفروضة عليه أن يتقدم بشكوى، بشرط ان يكون قد دفع المبلغ المتنازع عليه من الضرائب المذكورة، وذلك قبل صدور لقرار بشأن هذه الشكوى والاستفادة من الأحكام المقررة في هذه المادة مشروطة بتقديم ضمانات حقيقية لضمان تحصيل الحقوق محل الطعن.

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ميرفت لبنان، 2006 ص 212.
² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2010، ص 38.

❖ حق الاطلاع

منح المشرع الموظفين المختصين في مصالح الضرائب الحق في إطلاع على الوثائق والسجلات و الدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو لدى الغير، وذلك لتمكينهم من تحديد الدين الضريبي. ويجوز للنيابة العامة ان تطلع على ملفات أي دعوى مدنية أو جنائية،¹ وذلك حسب ما جاء في المادة 45 من قانون الإجراءات. يسمح حق الإطلاع للإدارة الجبائية بفحص وتدقيق وعاء الضريبة ومراقبتها، ويتضمن تصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة أدناه. وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل إستخدام هذا الحق سواء بالإمتناع أو الإتلاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضرائب.

وقد جاء في قانون الإجراءات الجبائية في المادة 62 أنه: "يعطب بغرامة جبائية تتراوح مبلغها من 5.000 دج إلى 50.000 دج كل شخص أو شركة ترفض منح حق الإطلاع على الدفتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها في المواد 41 و 45 أعلاه، والتي يتعين عليها تقديمها وفقاً للتشريع أو تقوم بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الإجال المحددة لحفظها". أما المادة 63 فترتب على هذه المخالفة زيادة على ذلك تطبيق تأجيل مالي قدره 100 دج كحد أدنى، عن كل يوم تأخير يبدأ سريانه من تاريخ المحضر المحرر لإثبات الرفض وينتهي بوجود عبارة مكتوبة من قبل العون المؤهل على أخذ الحق في الاطلاع على الوثائق.

¹ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 39

المبحث الثاني: علاقة رقمنة الإدارة الجبائية بالتحصيل الضريبي

تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية أداة حيوية لتعزيز فعالية الأنظمة الضريبية وتحقيق معدلات أعلى من التحصيل الضريبي في العصر الرقمي وذلك من خلال عدة إصلاحات وإتباع آليات جديدة تتيح من خلالها تسهيل السداد الإلكتروني للضرائب وتقليل التهرب الضريبي، مما يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة إلامتثال الضريبي.

المطلب الأول: إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر في إطار الرقمنة

يشهد النظام الجبائي تحولاً كبيراً في العصر الحالي بفضل التقدم للتكنولوجي والرقمنة، وذلك من خلال أحداث إصلاحات في الإدارة الجبائية، وبالتالي تهدف هذه الأخيرة إلى زيادة كفاءة التحصيل وتسهيل إمتثال دافعي الضرائب من خلال تعزيز الإيرادات العامة. قامت الجزائر بعدة إصلاحات جبائية التي مست لقوانين والإجراءات الجبائية وإصلاحات أخرى مست الإدارة الجبائية.

الفرع الأول: الإصلاحات الجبائية من زاوية المكلفين بالضريبة

❖ إنشاء مرجعية نوعية الخدمة:

إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقاً للتعليمات العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادر عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة إستقبال ونوعية الخدمة فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم بلحترامها أعوان الهيكل الجديدة للإدارة الضريبية فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات.¹

يترجم مرجع نوعية الخدمة لإداة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمن إستقبال نوعي بمختلف أشكاله.

يرتكز مرجع نوعية الخدمة على خمس محاور رئيسية:

مصلحة متواجدة (تقوم بتحسين كيفية الدخول إلى المصالح تبعاً لمتطلبات المكلفين)، إستقبال أكثر إصغاء، معالجة سريعة لطلبات المكلفين للمعلومات، الإصغاء الجيد لإحراز تقدم وأخيراً السعي لتطوير الكفاءات الخاصة بهم.

¹ رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، مجلة البحوث إقتصادية وإدارية، تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر - عصنة الإدارة الضريبية نموذجاً -، المجلد 14، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 473-474.

❖ تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة:

عبر تشجيع الحملات الإعلامية عن بعد كالرسائل القصيرة عبر الهاتف المحمول والرسائل الإلكترونية وحضور الإدارة الجبائية في المواقع الاجتماعية مثل تويتر، فيسبوك، وجوجل. أثناء منتدى للمناقشة بين الإدارة الجبائية والمواطنين عبر الموقع الإلكتروني للمديرية العلة للضرائب ومنتدى للمناقشة داخلي يجمع كل المصالح المركزية و المصالح الجبائية الجديدة. تحديث هياكل الإدارة الجبائية وأدوات إشتغالها في علاقتها الداخلية من خلال تزويد الخاضعين بالضريبة بالمعلومات اللازمة.¹

❖ البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية NIF:

تعد التعريف الجبائية في الجزائر بمثابة بطاقة الهوية للمكلف بالضريبة، ولقد تم تأسيسها بموجب قانون المالية لسنة 2006، لتحل مكان التعريف الإحصائية التي كانت تهدف لاحصاء عدد المكلفين في حين رقم التعريف الجبائية يحتوي على خمسة عشر رقما بالنسبة للأفراد أي لإلشخاص الطبيعيون وعشرون رقما بالنسبة للهيئت والمؤسسات ذات الطابع الإداري، لقد قامت مصالح الإدارة الجبائية برقمنة التعريف الجبائية عن طريق بطاقة مغناطيسية ويأتي هذا الإجراء بعدما أحصت المديرية مبالغ ضخمة تم التهرب من دفعها من طرف كبار المستوردين، لذلك فإن إنشاء البطاقة المغناطيسية يعتبر إجراء إلكتروني يسهل من متابعة التجل وإنشاء شبكة تنسيق بين إدارة الضرائب ومصالح الجمارك ومصالح السجل التجاري.²

إذن تعتبر البطاقة المغناطيسية الحاملة لرقم التعريف الجبائي أداة تسيير فعالة تشكل المحور للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي حيث تسمح هذه التقنية بما يلي:

- ضمان تحديد تعريف موحدة ونهائية للمكلفين.
- تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
- تحديد إصول المملوكة للأفراد والشركات.
- تحديث المعلومات القانونية للمكلفين بالضريبة في الوقت المناسب.
- مكافحة التهرب الضريبي بالاستخدام التعريف الجبائية كأداة تحدها المؤسسات الحكومية والمالية وشركات التأمين.

¹ بساسة احمد، دورة مُجد أهمية الإدارة الجبائية في تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة: دراسة احصائية بالاستقبال مستخدمي الإدارة الجبائية، مجلة دراسات جبائية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2020 ص 24.

² مُجد بودالي، موسى بوشنب، رقمنة الإدارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-الإدارة الجبائية نموذجاً-، مجلة دراسات جبائية، العدد 2، المجلد 5، الجزائر، 2016، ص 268-269.

❖ انشاء موقع إلكتروني للمديرية العلة للضرائب www.mfdgi.gov.dz :

إن انشاء موقع المتعاملين إلكتروني للإدارة الجبائية يعد خطوة مهمة في الوقت الحالي، حيث أن معظم المتعاملين يعتمدون بشكل كبير على المواقع الإلكترونية للحصول على المعلومات الضرورية المتعلقة بأنشطتهم، لذلك تم إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العلة للضرائب أصبح بإمكان جميع المكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، إطلاع على مختلف الضرائب و الإلتزامات التصريحية الواجبة عليهم، إذ يتيح الموقع إطلاع على مختلف قوانين المالية الجبائية الصادرة والتي يتم تحيينها من فترة لآخرى¹، كما يتيح الموقع تحميل مختلف نماذج التصريحات مع تبين حالات تقديمها كما يمكن الموقع المطلع عليه من إرسال إستفساراته عبر الرسائل الإلكترونية، وإجراء العمليات من المقر مع المديرية العلة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

الفرع الثاني: الإصلاحات الضريبية من منظور الإدارة الجبائية

تتمثل الإصلاحات الضريبية من منظور الإدارة الجبائية في إطار الرقمنة إلى ما يلي:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدأ من إستقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعده والتحصيل وتسيير الملف الجبائي بإستعمال النظام المعلوماتي الذي يعتبر القاعدة الرئيسية للإدارة الجبائية².
- تبادل سريع للمعلومات بين مختلف المصالح المؤسسية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات إدارة الضرائب.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة بما في ذلك عمليات الخزينة وتوزيع الرسوم على الأنشطة المهنية والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- توفير الجداول في الوقت المناسب لتقييم أداء الفروع ومتابعة مستوى التحصيل حسب أنواع الضرائب والقطاعات.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء المعروض.

¹ كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد

19، العدد 31، الجزائر، 2023، ص 336.

² مرزوق عائشة، نقاش ملاك، دور التحول الرقمي في تسهيل التحصيل الضريبي والحد من التهرب الجبائي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3

الجزائر، 2024، ص 10.

الفرع الثالث: آليات التحصيل الضريبي في إطار الرقمنة

يتم تحصيل الضرائب في الجزائر بالاعتماد على عدة آليات واساليب، حيث تختلف هذه الأخيرة حسب طبيعة الضريبة المفروضة وبموجب طبيعة الشخص المفروضة عليه هذه الضريبة، ونذكر هذه الآليات فيما يلي:

1- طريقة الدفع المباشر:

تسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الدفع الإراحي والتي تقضي قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع الضريبة إلى خزينة الدولة ودون مطالبة الإدارة له بأدائها، وعادة يتم تطبيق هذه الطريقة بالنسبة للمكلفين التابعين للنظام الحقيقي من خلال الدفع الشهري للحقوق الفورية الخاصة بالنسبة للرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، حقوق الطابع وغيرها، حيث يقوم المكلف بالضريبة ومن تلقاء نفسه بملاء التصريح الدوري من خلال حساب الضرائب التي يخضع لها ودفعها لدى إدارة الضرائب قبل العشرين يوم الأولى من الشهر الموالي للشهر الذي تحققت خلاله المادة الخاضعة للضريبة¹. مدعما ذلك بوثائق تثبت صحة تصريحاته عادة ما يقوم المكلف هنا بتحرير شيك يحمل قيمة الضرائب الواجبة عليه لصالح المصالح الضريبية وهذا طواعية دون طلب من الجهات المختصة.

كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة على الجهة المختصة في الموعد المذكور.

2- طريقة التحصيل من المنبع:

حسب هذا الأسلوب يتم تحصيل الضريبة من المكلف عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسلمه، حيث يكلف القانون الجهات المعنية بمسؤولية إستقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم وعليهم حقوق توريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة، ولا يمكن التلذع هذا الأسلوب بطبيعة الحال في جميع أنواع الضرائب بل لابد ان يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف علاقة حقوق بحيث يصبح الممول دائما لهذا الشخص، فعندما تعلن شركة المساهمة عن التوزيعات الخاصة بإرباح الأسهم يصبح المساهمون دائنون للشركة بهذه الأرباح الموزعة وممولون للضريبة على مدا خيل القيم المنقولة في نفس الوقت، ومن هنا تستطيع شركة المساهمة إستقطاع قيمة الضريبة المستحقة منهم وتسلمهم لإرباح الصافية بعد خصم الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستقطعة إلى إدارة الضرائب.

¹ سماعيل عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، الجزائر، 2021، ص 19.

تتميز هذه الطريقة بسرعة وسهولة التحصيل، إضافة إلى قلة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك انخفاض النفقات الجبائية الخصة وان الشخص المكلف لا يتقاضى أجرا نظير ذلك.¹

3- طريقة التحصيل الجبري:

بعد إستكمال الإجراءات العادية أو بإلاحرى الطرق وإلإساليب الودية، تلجأ الدولة إلى إلإساليب الردعية لإسترجاع مستحقاتها من الضرائب ولكن قبل انطلاق هاته الإجراءات يسبقها أسلوب هادئ يتمثل في الإنذار الذي يوجه المكلف وذلك تطبيقا لنص المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2021، وصولا إلى الحجز والبيع في المراد العلني، وتتم هذه الإجراءات وفق وسائل للتحصيل الجبري متنوعة نذكر منها:²

❖ **الإنذار:** وهو أول مرحلة من التحصيل الجبري، لا يجب اغفاله، بل يجب تحرير بدقة ودون تشطيب أو غيره كما جاء في:

المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية: يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذارا إلى المكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب، ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب اداؤها وشروط إلإستحقاق، وكذلك تاريخ الروع في التحصيل، كما يجب إرفاق الإنذار بحوالة للخزينة محرر سالفاً.³

❖ **إلإشعار لغير الحائز على أموال المكلف بالضريبة:**

وهذا لإجراء يخص الحسابات البنكية والبريدية لدى الخزينة وأموال المعني الموجودة لدى أمين الخزينة البلدي، وإذا كان المعني من المتعاملين مع البلدية (مورد) أو لدى الموثقين عند بيع العقارات وغيره من المعاملات المتبوعة بإيداع أموال المكلفين لدى الموثقين أو لأي جهة أخرى عمومية أو خاصة حائزة على أموال لفائدة المكلف بالضريبة المتهلون عن دفع ديونه الجبائية.

¹ سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، (نفس المرجع السابق)، ص 19.

² عبد الملك مراد، البرش سارة، مذكرة ماستر، اليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، جامعة تمونت، الجزائر، 2022/2021، ص 32.

³ المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية 2021.

4-الغلق المؤقت للمحل التجاري:

لقد أعطى المشرع للإدارة الجبائية هذا إلامتياز وهو إجراء ردعي من ضمن الإجراءات إستثنائية التي وضعها المشرع تحت سلطة الإدارة الضريبية لتمكينها من تحصيل أموال للدولة والتي تنص عليها المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية 2005.¹

المطلب الثاني: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي

يعتبر إعتقاد الرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية، نقلة نوعية لمواكبة للتطوير والمؤثرات الدولية في هذا المجال، حيث تعتمد أغلبية الدول على الطرق والتقنيات الحديثة في التحصيل الضريبي، بهدف تبسيط الإجراءات وتقديم لقرارات الضريبية للمكلفين في موعدها المحدد وتسديد مبالغ الضريبة.

الفرع الأول: طرق الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي

تسعى العديد من الإدارات إلى تعزيز وتفعيل كفاءة التحصيل الضريبي وتقليل حجم التهرب وكذلك من خلال تتبع العمليات التجارية بينها وبين الشركات ومع الزبائن والمستهلكين، بإستخدام عدة وسائل وتقنيات رقمية، نذكرها فيما يلي:²

❖ تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية:

إعتمدت السلطات العمومية خطة إستراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي، ولتوسيع الوعاء وتحقيق الضغط الضريبي، وتعزيز وتشديد أساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

❖ إدخال تكنولوجيا المعلومات:

وذلك لسهولة التعرف وإكتشاف المكلفين بالضريبة، الذي يثبت ارتكبتهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بإلتزاماتهم الجبائية.

❖ الفاتورة الإلكترونية:

هي فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني، وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو الصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية، وتساهم في حصر المجتمع الضريبي بشكل ادق، لأنها تحمل كل المعلومات الازمة على الشركات، من الرقم التسجيلي والإسم واللقب

¹المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية 2005.

²مناصرة سميرة، زربي جهيدة، رقمنة الإدارة الجبائية واثرها على التحصيل الجبائي، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهي - برج بوعرييج، الجزائر، 2022/2021، ص33.

والصفة، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني الشخصي، وهذا كله يسهل أيضا وضع المكلف بالضريبة تحت الرقابة الإلكترونية.

❖ **عملية مطابقة البيانات:**

هي عملية من عمليات الحد من التهرب الضريبي، حيث أنها تعتبر من الحلول التقنية لمطابقة كل المصنفات بين كل المعلومات المصروفة والمعلومات الواجبة الدفع التي تمتلكها الإدارة الجبائية الرقمية، وتتيح كذلك عدة آليات تتيح الكشف عن محاولات التلاعب الضريبي.

❖ **إدخال أكبر قدر من التقارير:**

تستند هذه العملية إلى إثراك فاعلين إضافيين في عملية المراقبة الضريبية وذلك من خلال أطراف ثلاثة، على سبيل المثال دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة ودافعي الضرائب الآخرين، والإدارات الضريبية الأخرى.

❖ **نظام البلوك تشين:**

هو شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الأنترنت، من فرد لآخر بواسطة عقد اتفاقية فيما بينهم (عقد إلكتروني)، ويتكون من قلّمة متزيدة بإستمرار من السجلات على البلوكتشين، تسمى الكتل، مؤمنة ومرتبطة ببعضها البعض بإستخدام التشفير، ويتمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوكتشين، ويتم تحديثه كل عشر دقائق تقريبا، ويضمن كل مشارك فيه على أحدث نسخة منه.

يمكن البلوك تشين من تحسين إلامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان المدفوعات الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وذلك من خلال إستخدام العقود الذكية كما يمكن إستخدامه لمعالجة المخأوف الإدارية المالية الأخرى والحد بشكل كبير من تكاليف المعاملات مثل تحسين إنفاق العام وتقديم الخدمات، ومن إلاحتيال والتهرب الضريبي.¹

¹ مناصرة سميرة، زربي جهيدة، رقمنة الإدارة الجبائية واثرها على التحصيل الجبائي، نفس المرجع السابق، ص34.

الفرع الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

تلعب رقمنة الإدارة الجبائية دور محوريا في عملية التحصيل الضريبي، سواء من ناحية التحصيل الضريبي أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب للضريبي والحد منه، وذلك يعود إلى ان رقمنة الإدارة الجبائية تسمح بالضرورة من تقليل الإجراءات المعقدة للإدارة وتسهيلها كما يسمح باختصار الجهد في القيام بمهامها، وتسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الضريبية، بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكلفتهم عناء التنقل وبالتالي تخيف الضغط عليهم.

يشهد العالم الآن تزايد مستمر في الإهتمام بتطبيق الرقمنة الإدارية، وذلك لدورها الفعال في تفعيل التحصيل الضريبي، ويكمن هذا الدور فيما يلي:¹

- تطوير عمل الإدارة الجبائية من خلال إستخدام أنظمة الإعلام الآلي وتبني التكنولوجيا لتحقيق رضى المكلفين من جهة ومحاربة الغش الضريبي من جهة أخرى، وذلك بزيادة عدد المتعاملين الإقتصاديين المسجلين.
- منح أقصى درجات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من خلال تسير ملف المكلفين بالضريبة ومراقبة عملياتهم.
- توسيع مجال تطبيق الضريبة عبر جمع المعلومات الضريبية بالإتصال الآلي مع مختلف الهيئات الإقتصادية لاكتشاف مكلفين جدد.
- تسهيل عمليات رقمنة للإدارة الجبائية، حيث تسهم في حساب المبالغ الضريبية بشطل ادق، وتقليل احتمالات الخطا والزلزاع.
- تشغيل الإدارة الجبائية بشكل أو توماتيكي لإستقبال المكلفين والإستفسارات المتعلقة بالضرائب والمحاسبة بشكل دقيق وتعريف المكلفين بالضرائب مما يسهم في الحد من التلاعب.
- تسير التعامل مع الإدارات الضريبية للمكلفين وتقليل الوقت المستغرق في عمليات التحاسب الضريبي بإستخدام التكنولوجيا وتبني الرقمنة، يمكن تعزيز كفاءة الإدارة الجبائية وتحسين تجربة المكلفين، وبالتالي زيادة التحصيل.

¹ بن خالد فضيل، دوش ليلي و بوترفاس فاطيمة، مجلة دفاتر، رقمنة الإدارة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر-دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019/2020-، المجلد 20، العدد2، الجزائر، 2024، ص 320.

الفصل الثالث: واقع رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها في زيادة

التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضراب

خنشلة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الشق النظري للدراسة والذي حاولنا فيه ان نتطرق غلى مختلف الجوانب المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية والتي كانت على مستوى المديرية الولائية للضرائب خنشلة حيث سنقوم من خلال هذا الفصل نتطرق غلى تعريف المؤسسة محل الدراسة كما سنقوم باختبار فرضية الدراسة من خلال تحليل آراء عينة من موظفي المديرية وذلك لاستخدام أداة الاستبيان لمعرفة مدى مساهمة رقمنة الادارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية مديريةية الضرائب

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وإجراءاتها

المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الإستبيان

المبحث الأول: ماهية مديرية الضرائب

المديرية الولائية للضرائب تعتبر السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية كما تقوم بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين الذين لهم تكليف جبائي بتلك الولاية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة مديرية الضرائب الولائية

الفرع الأول: تعريف مديرية الضرائب الولائية

تعتبر إدارة الضرائب هيئة عمومية ذات طابع المرفق العام إذ تكتسب الشخصية المعنوية ولها مهام ووظائف تتمثل في العمل الجبائي. وهو تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة وتحصيلها وكذلك الرقابة على التصريحات وفعاللقوانين الجبائية السارية المفعول.

كما تعتبر هذه البيئة جزء لا يتجزأ من الهيكل العم للضرائب وهي إدارة جبائية ذات طابع مالي وخدمي من خلال تحصيل الضرائب والرسوم وفعالقواعد قانونية يطلق عليها القانون الجبائي وتدفع إلى ذوي الحقوق ولها علاقات مع باقي الإدارات مثل: العدالة. البنك. البريد...إلخ.

الفرع الثاني: نشأة مديرية الضرائب لولاية خنشلة:

- مرسوم الإنشاء: تم إنشاء مديرية لضرائب بخنشلة ابتداء من تاريخ 01-10-1991، بموجب الرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 23-02-1991 المعدل المتمم، والكائن مقرها في نهج نصراوي عمار -دار المالية- طريق بابار - ولأية خنشلة-علما أنها تابعة للمديرية الجهوية قسنطينة.¹

مع الإشارة إلى ان المديرية الجهوية قسنطينة تندرج ضمن المديرية العلة للضرائب والمديرية العامة تضم ثمانية مديريات جهوية إضافة إلى قسنطينة تصبح 9 مديريات جهوية تتمثل في: الشلف، بشار، البلدية، الجزائر، سطيف، عنابة، ورقلة، وهران، ولكل مديرية جهوية مديريات ولائية حيث نجد أربعة وخمسون مديرية ولائية بإستثناء الجزائر العظيمة وهران توجد بهما ستة مديريات ولائية بالجزائر العاصمة ومديريتك بوهان وذلك بطبيعة الحال راجع إلى حجم النشاط الخاص بالولايتين.²

تضم مديرية الضرائب لولاية خنشلة خمسة مديريات فرعية وتتمثل في:

- المديرية الفرعية للوسائل.

¹ - مديرية الضرائب خنشلة. معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين.

² - معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الرقابة الجبائية، خنشلة.

- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

ملاحظة:

تنبثق عن كل مديرية ولائية مديريات فرعية وعددها أما خمسة مديريات فرعية أو ثلاثة مديريات فرعية وولاية خنشلة تضم 5 مديريات فرعية.¹

أما فيما يخص المصالح الخارجية التابعة للمديرية نفسها فنجدها تتمثل في: القباضات. المفتشيات. موزعة داخل المدينة وخارجها حيث توجد 10 مفتشيات وسبع 7 قباضات وهي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(01): يمثل توزيع المصالح الخارجية التابعة لمديرية الضرائب خنشلة

المناطق	خنشلة	قايس	الحامة	عين الطويلة	ششار	المحمل	المجموع
المفتشيات	4	2	1	1	1	1	10
القباضات	2	1	1	1	1	1	7

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على المعلومات المقدمة من قبل مديرية الضرائب.

أما بالنسبة للعنصر أو المورد البشري الذي يشتغل في المديرية الولائية للضرائب في الوقت الحالي يوجد 361 موظف موزعين في مختلف الفروع والمكاتب حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم(02): يمثل توزيع الموظفين حسب الرتب لمديرية الضرائب لولاية خنشلة

الرتب	الأسلاك المشتركة	عون معأينة	راقب الضرائب	مفتش للضرائب	مفتش رئيسي للضرائب	مفتش مركزي للضرائب	مفتش قسم	مفتش رئيس
عدد الموظفين	112	35	33	38	45	70	25	03

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب خنشلة

¹ - معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين

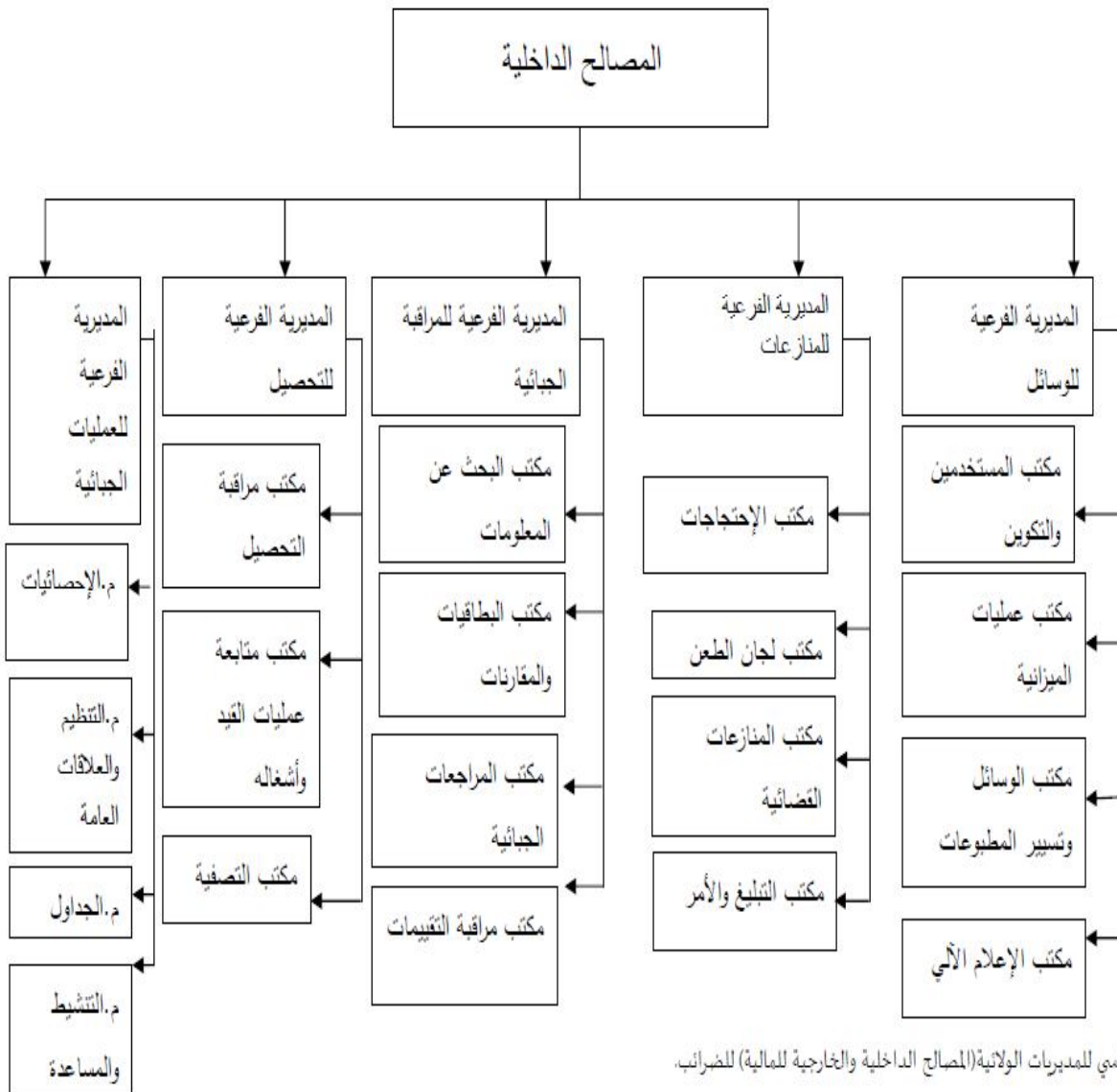
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية

تقسم مديرية الضرائب إلى مصالح داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمصالح الداخلية لمديرية الضرائب الولائية:

يمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

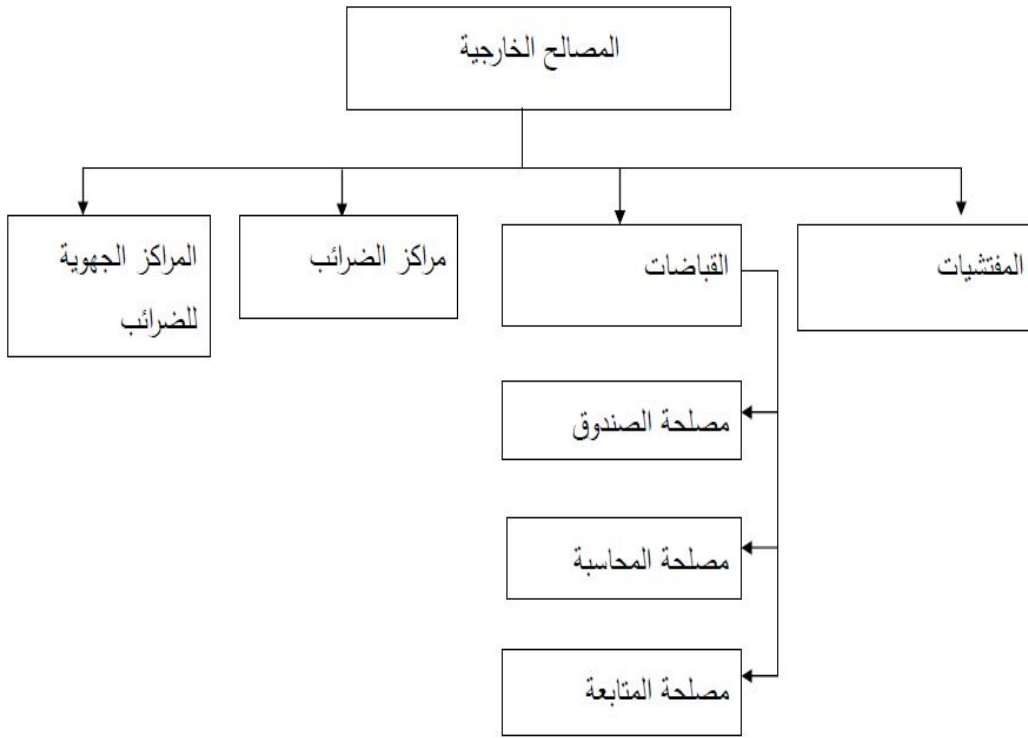
الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمصالح الداخلية لمديرية الضرائب الولائية



المصدر: القانون الأساسي للمديريات الولائية (المصالح الداخلية والخارجية للمالية) للضرائب.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية لمديرية الضرائب الولائية:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية لمديرية الضرائب الولائية



المصدر: القانون الأساسي للمديريات الولائية (المصالح الخارجية للمالية) للضرائب.

المطلب الثالث: مهام الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية:

الفرع الأول: مهام الهيكل التنظيمي للمصالح الداخلية لمديرية الضرائب الولائية:

أولاً: المديرية الفرعية للوسائل:

تهتم هذه المديرية بتسيير ومراقبة الميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب وتضم 4 مكاتب.

❖ مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف بـ:

- السهر على إحترام للتشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية...إلخ.

❖ مكتب عمليات الميزانية: ويكلف بـ:

- يقوم بتنفيذ العمليات الميزانية وذلك في حدود صلاحياته.
- تحرير أمر بصرف ملفات إسترداد الرسم على القيمة المضافة(8/11) وذلك في حدود إختصاص المخول له.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن إستعمال شهادات إلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل للزاع. الموجودة في حدود إختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

❖ مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف بـ:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزون المطبوعات وارشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان امن المستخدمين والهياكل والعتاد مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

❖ مكتب الإعلام الآلي: ويكلف بـ:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي المحافظة في حالة شغل للمنشآت للتحتيّة ومواردها.

ثانيا: المديرية الفرعية للمنازعات:

- لجنة الإحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن للزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ لقرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة وتشكيل ملفات أيدع التظلمات أو طعون الإستئناف والدفع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية وتعمل على تسيير أربع مكاتب.

❖ مكتب الإحتجاجات: ويكلف بـ:

- إستلام دراسة الطعون المهلفة سواء إلى ارجع الحقوق أو إلغاء لقرارات الملاحظة إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- إستلام ودراسة الطلبات المتعلقة بليتر لجمع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة(TVA).¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 من المادة (80-83).

❖ مكتب لجان الطعن: ويكلف بـ.

- دراسة الإحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالح و الطعن للزاعي أو الإعفائي المختصة.

❖ مكتب المنازعات القضائية: ويكلف بـ:

- إعداد وتكوين ما إيدع الشكاوى لدى البيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجنائية عند الإحتجاجات على فرض الضريبة.

❖ مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف بـ.

- تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

❖ المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:

تقوم هذه الأخيرة بإعداد برامج للبحث ومرجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها وتضم:

❖ مكتب البحث عن المعلومة: ويعمل في شكل فرق ويكلف بـ:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء لضريبة ومراقبتها وكذا التحصيل.
- تنفيذ برامج التدخلات و البحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيادة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المهنية.

❖ مكتب البطاقات و المقارنات: ويكلف بـ:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة.
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
- مراقبة إستغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحوامل دورية لتقييم نشاطات المكتب.¹

❖ مكتب المراجعات الجبائية: يعمل في شكل فرق ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة و المراجعة.
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 من المادة (70-73).

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.
- مكتب مراقبة التقييمات: يعمل في شكل فرق ويكلف ب:
- إستلام و إستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً.
- المشاركة في اشغال التعيين للمعايير المرجعية.
- متابعة اشغال الخبرة في إطار الطلبات التي يقدمها السلطات العمومية.¹

ثالثاً: المديرية الفرعية للتحصيل:

وتتكفل هذه الأخيرة بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج اخر وأتاي ومتابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ اعمالها وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة وتعمل على تسيير 3 مكاتب.

- مكتب مراقبة التحصيل: ويكلف بـ.
- دفع نشاطات التحصيل.
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
- إعداد عناصر الجباية الضرورية للميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
- مكتب متابعة عمليات القيد واشغاله: ويكلف ب:
- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.²
- مكتب التصفية: ويكلف ب:
- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل والإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام وقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية والوارد غير الجبائية؛
- مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقه.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 من المادة (75-78).

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 من المادة (65-68).

- التكفل بجداول القبول في الأجزاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:
 - تعمل هذه المديرية على تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها كما تكلف بأشغال الإصدار والتكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من TVA الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومتابعة أنشطة وانظمة الإعفاء والإمتيازات الجبائية الخاصة وتضم ما يلي:
 - مكتب الجداول: مهمته هي:
 - التكفل بالجداول العلة والمصادقة عليها.
 - التكفل بمتابعة الجداول العامة وسندات التحصيل.
 - مكتب الإحصائيات: ويكلف ب:
 - إستلام احصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
 - مركزة المنتجت و الإحصائيات الدورية الخاصة بوعاء التحصيل.
 - مكتب التنظيم والعلاقات العامة: يقوم ب:
 - إستلام ودراسة طلبات الإعتماد في نظام لثراء بالإعفاء من TVA (الرسم على القيمة المضافة). مع تسليم هذه الإعتمادات.
 - متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والإمتيازات.
 - نشر المعلومة الجبائية وإستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.
 - مكتب التنشيط والمساعدة: ويكلف ب:
 - التكفل بالإتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب. وكذا تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها
 - متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.¹

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2009 من المادة (60-64).

الفرع الثاني: مهام الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية لمديرية الضرائب الولائية

أولاً: المتفشيات:

- تعتبر المتفشيات أحد المصالح الخارجية للمديرية الضريبية حيث كانت هناك مفتشية للضرائب المباشرة ومفتشية للضرائب غير المباشرة ونظراً للإصلاح الضريبي تم دمجها في مفتشية واحدة متعددة الاختصاصات؛
- تتولى المتفشيات على وجه الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية وإستغلالها وكذلك مراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل... إلخ.

يحتوي على 4 مصالح وهي:

- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة.
- مصلحة المداخل والأشخاص الطبيعيين.
- مصلحة الجباية العقارية.
- مصلحة التدخلات.

ثانياً: القباضات:

- تعتبر قباضة الضرائب مصلحة خارجية تابعة لمديرية الضرائب تتخصص في جمع الضرائب ومختلف الحقوق لصالح الدول، وإسمها مستمد من القبض أي المسك؛
- تقوم هذه لأخيرة أيضاً بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون للضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو جداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تقوم بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول والمتعلق بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- تقوم بمسك المحاسبة المطبقة لقواعد المحاسبة العامة لتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- وتتكون قباضة الضرائب من 3 مصالح وهي:
- مصلحة الصندوق:

○ تختص هذه المصلحة بتحصيل الأموال من المكلف بالضريبة نقداً أو بواسطة صكوك

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20، 20 مارس 2009، من المادة: 60-64. ¹

● مصلحة المحاسبة:

○ تختص بمسك الدفاتر المحاسبية المتعلقة بالمكلف بالضريبة.

● مصلحة المتابعة:

○ تختص بمتابعة الأشخاص الخاضعين للضريبة من أجل التعرف على الأشخاص المكلفين ضريبيا لمباشرة الإجراءات الضرورية.¹

ثالثا: مراكز الضرائب:

❖ يعتبر مركز لضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العلة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة، يطمح مركز الضرائب المنشأ إلى تقديم خدمة نوعية وإلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الإستماع، الإستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

❖ يمثل مركز لضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه.

رابعا: المراكز الجهوية للضرائب:

يمثل إطلاق المراكز الجهوية للضرائب مرحلة الإنتهاء من برنامج عصرنه هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها الذي يتم الإنطلاق فيه من خلال فتح مديرية كبيرات المؤسسات ووضع حيز للعمل بعد ذلك مراكز الضرائب. تعتبر المراكز الجهوية للضرائب مصلحة علمية جديدة للمديرية العلة للضرائب مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة وممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة، حيث يهدف إنشاء المراكز الجهوية إلى ضمان تقدير وتقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات.

على غرار الهياكل الحديثة تمثل المراكز الجهوية للضرائب المتميزة بنفس كمية للتنظيم والتشغيل لهذه الأخيرة المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرف هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الجبائية التي كانت تمارس من قبل المفتشيك والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.²

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، 27 فيفري 1991، ص354.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، 27 فيفري 1991.

المبحث الثاني: الإطار المهجي للدراسة الميدانية وإجراءاتها

سنستعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم الإعتماد عليها من خلال توضيح: أسلوب الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة للدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته

يمثل مجتمع الدراسة اللبنة الأساسية للدراسات التطبيقية، فهو يضم كل الأفراد أو الظواهر أو الأشياء التي تم للدراسة والتي يمكن تعميم النتائج عليها كما يمكن التعبير عنه بأنه مجموعة الأفراد، المؤسسات أو كل الوحدات التي يمكن ان تطبق عليها الدراسة، أما المجتمع المستهدف فهو تحديد نوع الوحدات التي تعتبر كعناصر من المجتمع المروس والتي تقتصر عليها الدراسة. وبهدف تحقيق أهداف الدراسة، قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على عينة مختارة من مجتمع يضم المديرية الولائية للضرائب بولاية خنشلة، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة إذ بلغ عددهم 350 موظفا، فقد قمنا بإختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع حسب معادلة Steven k. Thompson والتي تصاغ بالشكل التالي:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيث: Z: تمثل الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتسوي 1.96

D: تمثل نسبة الخطأ وتسوي 0.05.

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتسوي 0.5.

N: حجم المجتمع.

وبإدخال حجم المجتمع (N=350) ومختلف معاملات الثقة والمعاملات الإحصائية تم التوصل ان حجم العينة المعتمد عليه يجب ان لا يقل عن (n=183)، تم توزيع 250 إستبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للحصول على حجم العينة المطلوب، حيث تم للتواصل مع كل مبحوث عن طريق التوزيع الورقي للإستبيانات، وجزء منه تم للتواصل معهم عن طريق الإستبيان الإلكتروني، وذلك من أجل التأكد من الإجابة عن كل فقرات الإستبيان بكل موضوعية، وبالتالي فحجم العينة النهي والمعتمد في الدراسة هو (n=200)، وحسب معادلة ستيفن ثامبسون المعتمدة فحجم العينة جد كافي.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

1. تحديد أداة الدراسة

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة، وجدنا أن الإستبيان هو الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك لعدم توفر البيانات الأساسية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، إضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق أدوات أخرى كالمقابلات الشخصية، الزيارات الميدانية أو الملاحظة الشخصية، على عكس الإستبيان الذي يسهل الحصول عليها.

اعتمدت الدراسة على الإستبيان كأداة أساسية في جمع البيانات، حيث تم تصميم إستبيان يتماشى مع فرضيات الدراسة لقياس الإتجاه العام لأفراد عينة الدراسة حول موضوع الدراسة، حيث تم إختيار محوره وعباراته بدقة للتمكن من إيجاد اجابات دقيقة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها، وبالتالي إستخلاص النتائج ومحاولة تقديم بعض التوصيات التي تخدم المؤسسة محل الدراسة.

2. عرض تصميم أداة الدراسة

تم تصميم إستبيان يتكون من جزأين أحدهما خصص لخصائص وسمات الأفراد عينة للدراسة، أما الجزء الثاني فقسم إلى محورين، حيث يتعلق المحور الأول منه برقمنة العمليات الجبائية ويضم 08 فقرات، أما المحور الثاني فيتضمن واقع التحصيل الضريبي الإلكتروني في المؤسسة ويضم 08 فقرات.

بعد تصميم الإستبيان، تم توزيع 250 إستمارة إستبيان على طراد عينة للدراسة وذلك كما هو موضح في

الجدول رقم (03): فترة وطريقة توزيع إستمارات الإستبيان

طريقة التوزيع		الحدود الزمنية (فترة التوزيع والإسترجاع)	
عدد إستمارات الإستبيان الموزعة بواسطة البريد الإلكتروني	عدد إستمارات الإستبيان الموزعة يدويا	تاريخ نهاية توزيع الإستبيان وإستقبال الإجابات	تاريخ بداية توزيع الإستبيان وإستقبال الإجابات
98	152	2025/03/15	2025/03/13
250		شهر مارس 2025	

المصدر: من إعداد الطالبتين

بعد ما تم توزيع عدد 250 إستمارة على أفراد عينة للدراسة تم إسترجاع عدد 200 منها، وبذلك تكون نسبة إسترجاعها قد بلغت 80%.

3. مقياس الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على إستخدام مقياس ليكارت الخماسي، المكون من درجات الموافقة التالية: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق وغير موافق بشدة، ويندرج بؤزان من 1 إلى 5، حيث تأخذ درجة غير موافق بشدة الرقم 1 في حين درجة موافق بشدة تأخذ القيمة 5.

ونتيجة إستخدام مقياس ليكارت الخماسي في هذه الدراسة، فإنه تم تحديد المقياس المعتمد في تقييم إتجاهات راء أفراد العينة من خلال المعادلة التالية: طول الفئة = المدى العام - 1 / عدد الفئات.

وتهدف هذه المعادلة لمعرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكارت، فوجد طول المجال مسأولاً لـ $0.8 = 5/4$ ، وبما ان درجات المقياس تبدأ من العدد (1) فإن بداية ونهاية كل خلية تكون كالآتي:

$$0,8 = 5/1-5$$

✓ **الخلية الأولى:** ($1.8 = 0.8 + 1$) وهذا يعني ان أي وسط حسابي يقع ضمن المجال (1-1.8) يعد ضمن الخلية الأولى غير موافق بشدة، ودلالته الإحصائية هي درجة الموافقة منخفضة جداً؛

✓ **الخلية الثانية:** ($2.6 = 0.8 + 1.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع ضمن المجال من (1.8-2.6) يعد ضمن الخلية الثانية غير موافق، ودلالته الإحصائية هي درجة الموافقة منخفضة؛

✓ **الخلية الثالثة:** ($3.4 = 0.8 + 2.6$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع ضمن المجال من (2.6-3.4) يعد ضمن الخلية الثالثة محايد، ودلالته الإحصائية هي درجة الموافقة متوسطة؛

✓ **الخلية الرابعة:** ($4.2 = 0.8 + 3.4$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع ضمن المجال من (3.4-4.2) يعد ضمن الخلية الرابعة موافق، ودلالته الإحصائية هي درجة الموافقة مرتفعة؛

✓ **الخلية الخامسة:** ($5 = 0.8 + 4.2$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع ضمن المجال من (4.2-5) يعد ضمن الخلية الخامسة موافق جداً، ودلالته الإحصائية هي درجة الموافقة مرتفعة جداً.

و الجدول الموالي يوضح إتجاهات إجابات الأسئلة ودرجة الموافقة عليها:

الجدول رقم (04): الترميز حسب مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	[1.8-1]	[2.6 -1.8]	[3.4 -2.6]	[4.2 -3.4]	[5 -4.2]
الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

[المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد استخدمت للدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS 25) في تحليل البيانات المختلفة التي

تم جمعها، إذ تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لأغراض التحليل والمتمثلة في:

✓ مقاييس النزعة المركزية: وتتمثل في الإحصاء الوصفي وذلك لغرض وصف اجابات فراد لعينة عن فقرات

الإستمارة بإستخدام:

✓ المتوسط الحسابي: يعتبر كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط اجابات فراد لعينة عن فقرات

الإستبيان ومعرفة الإتجاه العام لإجابات فراد العينة.

✓ الإنحراف المعياري: كأحد مقاييس التشتت لقياس الإنحراف في اجابات فراد العينة عن وسطها الحسابي،

وهو كمؤشر لقياس مدى الإتساق المتوفر بين اجابات العينة محل للدراسة على كل فقرة من فقرات الإستبيان.

✓ اختبار الإتساق الداخلي: ويحدد إرتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه تلك الفقرة

وهذا النوع من التحليل يمكن القيام به فور إجراء الصورة الأولية من الإختبار على مجموعة تجريبية.

✓ اختبار الثبات: هو أول خطوة يستخدم عندما نود قياس ثبات للتقديرات التي نحصل عليها من

الإختبارات أو الإستبانات ومحاورها التي تقيس موضوعا يفرض تجانس مفرداته.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي ل Kolmogrov Smirnov: يساعد هذا الاختبار في الإجابة على

فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

✓ اسلوب الإنحدار الخطي البسيط: يعتمد على نمذجة العلاقة بين نوعين من المتغيرات، وتكون العلاقة

خطية بسيطة بين متغير تلغ والأخر مستقل.


المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الإستبيان

المطلب الأول: تحليل الخصائص العامة للأفراد عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم إستخراج للكرارات، النسب المئوية والأشكال البيانية لتحليل خصائص وسمات عينة للدراسة، حيث تضمنت هذه الخصائص ستة متغيرات تمحورت حول: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي وسنوات الخبرة

1-توزيع العينة حسب متغير نوع الجنس: يوضح الجدول رقم (03) والشكل رقم (01) التوزيع للكراري

لأفراد عينة للدراسة وفق متغير الجنس:

الشكل رقم (03): توزيع ايراد العينة حسب الجنس	الجدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس									
 <p>النسبة (%)</p> <p>التكرار</p> <p>الجنس</p> <p>ذكور 64 (%)</p> <p>انثى 36 (%)</p>	<table border="1"> <thead> <tr> <th>النسبة (%)</th> <th>التكرار</th> <th>الجنس</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>64 (%)</td> <td>128</td> <td>ذكر</td> </tr> <tr> <td>36 (%)</td> <td>72</td> <td>انثى</td> </tr> </tbody> </table>	النسبة (%)	التكرار	الجنس	64 (%)	128	ذكر	36 (%)	72	انثى
النسبة (%)	التكرار	الجنس								
64 (%)	128	ذكر								
36 (%)	72	انثى								
<p>المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25 لبيانات للدراسة البيانية</p>										

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (01)، نلاحظ ان أغلبية مفردات العينة هم ذكور ويمثلون ما نسبته

تقريبا 64%، أي تقريبا ضعف نسبة الإناث التي تقدر بـ 36%، وهذا كان نتيجة للصدفة لا غير.

2- توزيع العينة حسب متغير العمر : يوضح الجدول رقم (04) والشكل رقم (02) التوزيع للكراري لأفراد


عينة للدراسة وفق متغير العمر:

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب العمر	الجدول رقم (06) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر		
<p>أقل من 30 سنة 28%</p> <p>من 30 إلى 40 سنة 43%</p> <p>من 41 إلى 50 سنة 24%</p> <p>أكثر من 50 سنة 5%</p>	النسبة (%)	الكرار	العمر
	28 (%)	56	أقل من 30 سنة
	43.5 (%)	87	من 30 إلى 40 سنة
	23.5 (%)	47	من 41 إلى 50 سنة
	5 (%)	10	أكثر من 50 سنة
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25 لبيانات الدراسة البيانية			

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03)، نلاحظ بان أفراد عينة للدراسة الذين اعمارهم أقل من 30 سنة قد بلغ عددهم 56 فردا بنسبة 28% من العينة الكلية، بينما بلغ عدد فرادها الذين تتراوح اعمارهم من 30 إلى 40 سنة ما يقدر بـ 87 فردا بنسبة 43.5%، أما بالنسبة لأفرادها الذين تتراوح اعمارهم من 41 إلى 50 سنة فقد شغلوا ما نسبته 23.5%، لنصل إلى المرتبة الأخيرة التي شغلها فراد عينة للدراسة الذين تزيد اعمارهم عن 50 سنة بتكرار 10 فراد وبنسبة 5%.

3-توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (05) والشكل رقم (4) التوزيع للكراري

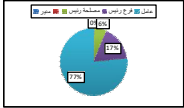
لأفراد عينة للدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

الشكل رقم (05): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	الجدول رقم (07) توزيع واد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي		
	النسبة (%)	المكرر	المؤهل
	51(%)	102	مستوى ثانوي
	49(%)	98	مستوى جامعي
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25 لبيانات الدراسة البيانية			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (04)، ان اغلب فراد عينة للدراسة ذو مستوى ثانوي وذلك بتكرار 102 فردا وبنسبة 51%، يليهم الموظفين ذوي المستوى الجامعي بتكرار 98 فردا وبنسبة 49%. مما سبق، نلاحظ ان أغلبية فراد عينة للدراسة مؤهلين أكاديميا لان أكثرهم يحملون شهادات جامعية حيث بلغت نسبتهم 57.8%، وهذا ما يعطي لإجاباتهم وزن ويجعلها محل ثقة.

4-توزيع العينة حسب متغير المنصب الوظيفي: يوضح الجدول رقم (06) والشكل رقم (05) التوزيع

للكراري لأفراد عينة للدراسة وفق متغير المنصب الوظيفي:

الشكل رقم (06): توزيع فراد العينة حسب المنصب الوظيفي	الجدول رقم (08) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي		
	النسبة (%)	الكرار	المنصب
	05 (%)	01	مدير
	06(%)	12	رئيس مكتب
	17 (%)	34	رئيس مصلحة
	76.5 (%)	153	موظف عادي
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25 لبيانات الدراسة البيانية			

يتضح من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (05)، بان أغلبية فراد عينة الدراسة يشغلون منصب موظف عطي وذلك بتكرار 153 فردا وبنسبة 76.5%، يليهم الأفراد الذي يشغلون وظيفة رئيس مصلحة بتكرار 34 فردا وبنسبة 17%، ثم الأفراد الذي يشغلون وظيفة رئيس مكتب بتكرار 12 فردا وبنسبة 6% في المرتبة الثالثة، يليها في المرتبة لإابعة الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير بتكرار فرد واحد وبنسبة 5%.
 مما سبق، ترى الطالبتين بان العينة غطت كافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بموضوع الدراسة، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى طرح راء علمية سليمة بخصوص موضوع دراستنا.

5-توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة: يوضح الجدول رقم (07) والشكل رقم (06) التوزيع للمكراري

لأفراد عينة للدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:

الشكل رقم (07): توزيع ايراد العينة حسب سنوات الخبرة	الجدول رقم (09): توزيع واد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة		
<p> ■ أقل من 5 سنوات (18%) ■ من 5 إلى 10 سنوات (29.5%) ■ من 11 إلى 15 سنة (20%) ■ من 16 إلى 20 سنة (19%) ■ أكثر من 20 سنة (13.5%) </p>	الخبرة	التكرار	النسبة (%)
	أقل من 5 سنوات	36	18
	من 5 إلى 10 سنوات	59	29.5
	من 11 إلى 15 سنة	40	20
	من 16 إلى 20 سنة	38	19
	أكثر من 20 سنة	27	13.5
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25 لبيانات للدراسة البيانية			

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (06)، نلاحظ ان أغلبية فراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات بتكرار بلغ 59 فردا أي بنسبة 29.5%، يليهم في المرتبة الثانية الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 11 إلى 15 سنة بتكرار يبلغ 40 فردا وبنسبة 20%، يليهم في المرتبة الثالثة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 16 إلى 20 سنة بتكرار بلغ 38 فردا وبنسبة 19%، يليهم في المرتبة لإابعة الأفراد الذين لم تتجاوز خبرتهم 5 سنوات بتكرار يبلغ 36 وبنسبة 18%، أما الأفراد الذي لديهم خبرة أكثر من 20 سنة والذين احتلوا المرتبة الخامسة فقد بلغ عددهم 27 فردا أي ما نسبته 13.5%

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لفقرات الإستبيان:

سيتم من خلال هذا المطلب عرض مختلف النتائج الوصفية لفقرات الإستبيان
أولاً: تحليل فقرات المحور الأول من الإستبيان: يوضح الجدول رقم (08)، مختلف نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الأول للإستبيان والمتعلق برقمنة الإدارة الجبائية:

الجدول رقم (10): النتائج الوصفية لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	رقمنة الإدارة الجبائية	الإجابات					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الاتجاه	درجة الموافقة
		غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة						
01		07	11	36	114	32	3.77	0.876	75.4%	01	مرتفع	موافق
		3.5	5.5	18.1	57.3	15.6						
02		12	15	56	86	31	3.59	0.988	71.8%	03	مرتفع	موافق
		6	7.5	28.1	43.2	15.1						
03		12	31	43	84	30	3.37	1.114	67.4%	07	متوسط	محايد
		6.1	15.7	21.7	41.9	14.6						
04		14	26	41	81	38	3.57	1.112	71.4%	04	مرتفع	موافق
		7	13.1	20.6	40.7	18.6						
05		18	27	40	84	32	3.47	1.126	69.4%	05	مرتفع	موافق
		09	13.6	20.1	41.7	15.6						
06		10	17	52	87	34	3.63	0.981	72.6%	02	مرتفع	موافق
		5.1	8.6	26.3	43.4	16.7						
07		09	35	61	77	18	3.37	0.983	67.4%	06	متوسط	محايد
		4.5	17.6	30.7	38.7	8.5						
08		14	40	53	64	29	3.31	1.114	66.2%	08	متوسط	محايد
		7	20.1	26.6	32.2	14.1						
	محور رقمنة الإدارة الجبائية						3.50	0.709	70%	-	مرتفع	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول اعلاه، نلاحظ ما يلي:

✓ قيم المتوسط الحسابي لفقرات البعد الأول تتراوح ما بين (3.31-3.77) وغالبية هذه القيم أكبر من قيمة المتوسط الحسابي للفرضي للدراسة (4)، وهذه النتيجة تدل على موافقة طراد عينة للدراسة على جميع عيالات هذا البعد، أي أنها تدل على ان اجابات طراد عينة للدراسة نحو هذه الفقرات تميل إلى الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها؛

✓ قيم الإنحراف المعياري لعيالات البعد تتراوح ما بين (0.876-1.126) وهذا دليل على تجانس اجابات طراد عينة للدراسة حول فقرات هذا البعد؛

✓ درجة أهمية فقرات هذا البعد تتراوح ما بين (66.2%-75.4%) بقيمة متوسطة قدرها 70.8% وجميع هذه القيم تقترب من الواحد، وهذه النتيجة تشير إلى أن درجة موافقة طراد عينة للدراسة على فقرات هذا البعد عالية نسبياً؛ الوسط الحسابي تساوي 5 / 3,77

✓ أهم فقرة في هذا البعد من حيث درجة الموافقة هي الفقرة رقم(01): "تسعى الجوائر إلى تطبيق الآليات الحديثة ورقمنة القطاع الضريبي على غرار المديرية الولائية للضرائب" وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.77) وانحراف معياري مسأول (0.876)، وبأهمية نسبية قدرها (75.4%) وهذا ما يفسر رغبة موظفي الإدارة الجبائية في دعم مساعي الإدارة المركزية في رقمنة القطاع والمضي قدماً نحو تحقيق إلهاداف المنشودة بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية الورقية؛

✓ الفقرة الأقل أهمية من حيث درجة لموافقة في هذا البعد هي الفقرة الثامنة (08): "رقمنة العمليات الجبائية تمكن المكلف بالضريبة من تصفح رزنامة الإلتزامات والديون الجبائية الخاصة به" بمتوسط حسابي قدره (3.59)، انحراف معياري مسأول (1.14) وبأهمية نسبية قدرها (66.2%)، وهذا ما يفسر.

ثانياً: تحليل فقرات المحور الثاني من الإستبيان: يوضح الجدول رقم (09)، مختلف نتائج التحليل الوصفي

لفقرات المحور الثاني للإستبيان و المعلق بواقع التحصيل الضريبي الإلكتروني:

الجدول رقم (11): النتائج الوصفية لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	التحصيل الضريبي الإلكتروني	الإجابات					الوسط الحسابي	الإختلاف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الإتجاه	درجة الموافقة
		غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة	موافق						
01		08	42	52	77	21	3.34	0.986	66.8%	08	متوسط	محايد
		04	21.1	26.1	38.7	10.1						
02		07	23	46	92	30	3.59	0.862	71.8%	07	مرتفع	موافق
		4.5	11.6	23.1	46.2	14.6						
03		05	21	40	92	43	3.69	0.798	73.8%	05	مرتفع	موافق
		02	10.6	20.1	46.2	21.1						
04		04	15	47	107	26	3.70	0.849	74%	04	مرتفع	موافق
		2.5	7.5	23.6	53.8	12.6						
05		03	12	47	96	41	3.81	0.873	76.2%	03	مرتفع	موافق
		02	06	23.6	48.2	20.1						
06		06	09	44	105	33	3.76	0.915	73.4%	06	مرتفع	موافق
		4.5	4.5	22.1	52.8	16.1						
07		02	17	38	89	52	3.83	0.844	76.6%	02	مرتفع	موافق
		04	8.5	19.1	44.7	25.6						
08		01	14	44	75	62	3.90	0.877	78%	01	مرتفع	موافق
		05	2.5	22.1	37.7	30.7						
	التحصيل الضريبي الإلكتروني	-					3.70	0.643	74%	-	مرتفع	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول اعلاه، نلاحظ ما يلي:

✓ قيم المتوسط الحسابي لفقرات البعد الأول تتراوح ما بين (3.34-3.90) وغالبية هذه القيم أكبر من قيمة المتوسط الحسابي للرضي للدراسة، وهذه النتيجة تدل على موافقة طراد عينة للدراسة على جميع عبارات هذا البعد، أي أنها تدل على ان اجابات طراد عينة للدراسة نحو هذه الفقرات تميل إلى الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها؛

✓ قيم الإنحراف المعياري لعبارات البعد تتراوح ما بين (0.643-0.986) وهذا دليل على تجانس اجابات طراد عينة للدراسة حول فقرات هذا البعد؛

✓ درجة أهمية فقرات هذا البعد تتراوح ما بين (66.8%-78%) بقيمة متوسطة قدرها 72.4% وجميع هذه القيم تقترب من الواحد، وهذه النتيجة تشير إلى ان درجة موافقة طراد عينة للدراسة على فقرات هذا البعد عالية نسبيا؛

✓ أهم فقرة في هذا البعد من حيث درجة الموافقة هي الفقرة رقم(08): " التصريحات الجبائية الإلكترونية يمكن المديرية الولائية للضرائب بتحسين فعاليتها وعلاقتها بالمكلفين بالضريبة عن طريق تكريس الشفافية في المعاملات " وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.90) وانحراف معياري مساو ل (0.878)، وبأهمية نسبية قدرها (78%)، وهذا ما يفسر لنا ان المديرية الولائية للضرائب تسعى بكل ما بوسعها في تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة ما من شأنه ان يعزز الإمتثال الضريبي ويساهم في زيادة إيرادات الجبائية.

✓ الفقرة الأقل أهمية من حيث درجة موافقة في هذا البعد هي الفقرة الأولى (01) <: " يؤدي اعتمادا لمديرية الولائية للضرائب على نظام للدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تقليل النفقات وزيادة الإيرادات للخبزينة " بمتوسط حسابي قدره (3.34)، انحراف معياري مساو ل (0.986) وبأهمية نسبية قدرها (66.8%)، وعليه فإن مديرية الضرائب لولاية خنشلة تسعى جاهدة إلى الإعتماد على كل طرق الدفع الإلكتروني والذي من شأنه ان يقلل من النفقات الجبائية وكذا الجهد من طرف موظفي الإدارة الجبائية.

المطلب الثالث: الإختبارات الإحصائية لفقرات الإستبيان

من بين هذه الإختبارات نجد معامل Alpha de Cronbach، وهو عبارة عن معامل إرتباط بين عبارات المقياس، حيث يفسر وفقا للقيم الموضحة في الجدول رقم (10):

الجدول رقم (12): معاملات قياس Alpha de Cronbach

درجة الثبات	معامل Alpha de Cronbach
ممتاز	$\alpha \geq 0.9$
جيد	$0.9 \geq \alpha \geq 0.8$
مقبول	$0.8 \geq \alpha \geq 0.7$
مشكوك فيه	$0.7 \geq \alpha \geq 0.6$
ضعيف	$0.6 \geq \alpha \geq 0.5$
غير مقبول	$0.5 > \alpha$

Source/ Andy Field, **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, 5th Ed, Sage Publications LTD, London, 2018, p 1045.

وفيما يلي عرض لنتائج هذا الإختبار فيما يخص المحور الأول والمتمثل في رقمنة الإدارة الجبائية:

الجدول رقم (13): معامل الثبات الخاص بالمحور لأول

معامل Alpha de Cronbach	الرقم	العبارة
0.857	01	بإستبعاد القيمة
0.851	02	
0.880	03	
0.846	04	
0.847	05	
0.854	06	
0.857	07	
0.884	08	
0.834		درجة الثبات للبعد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برمجية SPSS 25.

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة معامل Alpha de Cronbach تفوق 0.8 وهي قيمة جيدة تدل على ثبات أو استقرار نتائج محور رقمنة الإدارة الجبائية لو أعيد الاختبار مع نفس الأفراد ونفس الظروف، أما إذا إستبعدنا كل عبارة على حدة لتحديد قيمة هذا المعامل فالملاحظ ان القيم لا تتغير كثيرا (بين 0.046 و0.884). وبناء على هذه النتائج تم التأكيد من فعالية المقياس والعبوات المستخدمة في هذا المحور لقياس مدى إلتزام الأفراد عينة للدراسة بهذا المحور، أما بالنسبة للمحور الثاني فنتائجه تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): معامل الثبات الخاص بالمحور الثاني

الرقم	العبارة	معامل Alpha de Cronbach بإستبعاد القيمة
01		0.863
02		0.863
03		0.866
04		0.849
05		0.860
06		0.848
07		0.859
08		0.861
درجة الثبات للبعد		0.833

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة معامل Alpha de Cronbach تفوق 0.8 وهي قيمة جيدة تدل على ثبات أو استقرار نتائج محور التحصيل الضريبي الإلكتروني لو أعيد الاختبار مع نفس الأفراد ونفس الظروف، أما إذا إستبعدنا كل عبارة على حدة لتحديد قيمة هذا المعامل فالملاحظ ان القيم لا تتغير كثيرا (بين 0.849 و0.866). وبناء على هذه النتائج تم التأكيد من فعالية المقياس والعبوات المستخدمة في هذا المحور لقياس مدى إلتزام الأفراد عينة للدراسة بهذا المحور.

2. اختبار التوزيع الطبيعي لسميرنوف كلمغروف: والذي يبين لنا إمكانية استخدام إحصاء المعلمي بدل الإحصاء اللامعلمي أو لا، والنتائج المتوصل إليها بعد إجراء هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): اختبار التوزيع الطبيعي لـ **Kalmogorov-Smirnov**

الأبعاد، المحاور	القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
المحور الأول	0.139	225	0.000
المحور الثاني	0.160	225	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برمجية SPSS 25.

نلاحظ من الجدول اعلاه، ان القيمة الاحتمالية لمُحور للدراسة أصغر من مستوى المعنوية (5%)، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكد على إمكانية استخدام الإختبارات اللامعلمية.

المبحث الثالث: مناقشة وتحليل فرضيات الدراسة

الجدول رقم (16): الإنحدار المتعدد بين أبعاد إعادة هندسة العمليات الإدارية وبعد أداء الموارد البشرية في المؤسسة

ملخص النموذج							
الخطأ المعياري للتقدير		معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط المتعدد	النموذج		
0.40730		0.600	0.601	0.775			
ANOVA							
النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fisher	مستوى المعنوية		
الإنحدار	55.801	01	55.801	336.369	0.000		
البواقي	36.994	223	0.166				
المجموع	92.795	224	-				
المعاملات							
النموذج	المعاملات الأصلية		المعاملات المعيارية	اختبار T	مستوى المعنوية	اختبار التعدد الخطي	
	الخطأ المعياري	قيمة المعلمة				vif	tolérance
الثابت	0.138	1.219	-	8.821	0.000	-	-
رقمنة الإدارة الجبائية	0.039	0.708	0.775	18.340	0.000	0.507	1.971
Durbin Watson= 1.602							
التحصيل الضريبي الإلكتروني = 0.708+1.219 رقمنة الإدارة الجبائية							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول اعلاه ظهر ان معامل الارتباط الخطي محور رقمنة الإدارة الجبائية من جهة، ومحور التحصيل الضريبي الإلكتروني من جهة أخرى هو 77.5% أي ان هناك ارتباط إيجابي وقوي بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لكن بعض المراجع لاتوافق على ذلك لذلك تقوم بتربيعة، وبعد القيام بهذه الخطوة نجد ان R^2 يساوي 60.1% أي ان المتغير المستقل يفسر تقريبا 60.1% من المتغير التابع في حين ان 39.9% لم يتم تفسيرها، وباستخدام معايير (Cohen 1988) نجد ان حجم التأثير مرتفع نسبيا (أكبر من 0.25%).

كذلك، للإجابة على للسؤال المتمثل في: هل علاقة المتغيرات الثلاثة دالة أو غير دالة؟ نقوم باستخدام اختبار التباين، وبناء على نتائج الاختبار (ANOVA) الموضحة في الجدول اعلاه، نجد ان قيمة فيشر الإحصائية (المحسوبة) وهي دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار ان القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية $Prop - F_{stat} = 0.00$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية للبديلة والتي تنص

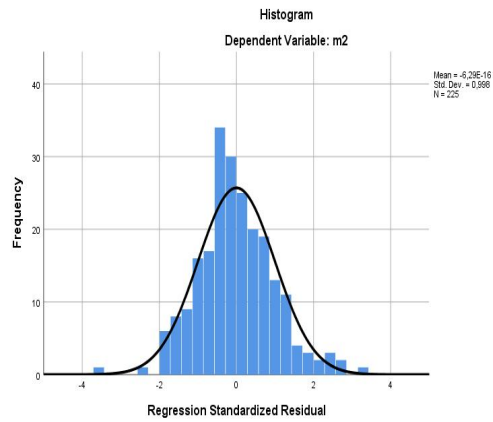
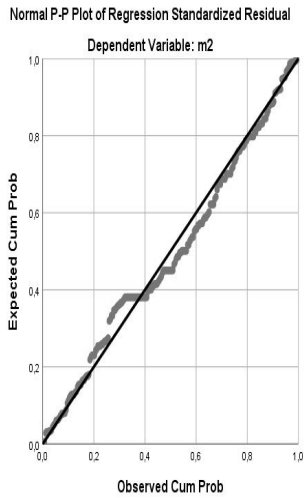
على وجود علاقة خطية بين متغيرات الدراسة

أما عن المساهمة الصافية للمتغير مستقل، فقد تم إيجاد ان المتغير ذو دلالة احصائية عند مستوى 5%، حيث أنه كلماتغير بوحدة واحدة تغير المتغير التابع بنسبة 70.8%.

أما اختبار التعدد الخطي، فمن النتائج نجد ان قيم اختبار معامل تباين التضخم (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10، وان قيم اختبار درجة التساهل (tolérance) أكبر من 0.05، ويعد هذا مؤشرا على عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

كما تم تمثيل قيم (y) على المحور الأفقي والبواقي المعيارية على المحور الأساسي ومن الشكل نجد أن النقاط تتوزع بشكل شريط افقي متسوي حول الصفر مما يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (08)

الشكل رقم (08): اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي والتوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برمجية SPSS 25.

وأيضا للتحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء قمنا بتمثيل القيم الإحتمالية التراكمية للأخطاء على المحور الأفقي والقيم التراكمية المتوقعة للأخطاء على المحور الرأسي كما هو موضح في الشكل رقم (08)، والنتيجة أن معظم النقاط تتجمع تقريبا بمحاذاة الخط المستقيم الذي يمثل معادلة الاتجاه العام للتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج، أي أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا بمتوسط يساوي الصفر.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، حولنا التطرق إلى أحد أهم المهمة، والتي تنير إهتمام الحكومة الجزائرية وهي ضرورة تبني فكرة رقمنة الإدارة الجبائية في ظل إنتشار السريع الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الإلكترونية والذي أصبح ضرورة واجبة التطبيق في كل القطاعات، لذلك كان الإعتماد على الرقمنة في النظام الضريبي نتيجة حتمية لمختلف الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الإقتصادي، حيث بذلت الإدارة الضريبية مجهودا كبيرا في سبيل رقمنة مختلف خدماتها، لتحقيق الجودة في نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق أهداف النظام الضريبي في زيادة فعالية التحصيل الضريبي وتمويل الخزينة العمومية، ذلك لكون الرقمنة لعبت دورا هاما في توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي.

وانطلاقا من محتوى الدراسة، الذي وضحنا من خلاله الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمغيرات الدراسة، المتمثلة في رقمنة النظام الضريبي والتحصيل الضريبي، بالإضافة إلى الجانب التطبيقي الذي كان عبارة عن دراسة ميدانية بالمديرية الولائية للضرائب خنشلة مع توزيع 250 إستبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للحصول على حجم العينة المطلوب، حيث تم التواصل مع كل مبحوث عن طريق التوزيع الورقي للإستبيانات، وجزء منه تم التواصل معهم عن طريق الإستبيان الإلكتروني، وذلك من أجل التأكد من إجابة عن كل فقرات الإستبيان بكل موضوعية، وبالتالي فحجم العينة النهائي والمعتمد في الدراسة هو (n=200)، توصلنا إلى ان رقمنة النظام الضريبي لها دور كبير في زيادة تحسين التحصيل الضريبي، من خلال تحسين طرق التحصيل والتحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخضعين للضرائب ومكافحة كل أشكال التهرب الضريبي

أولا: اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة

من خلال ما جاء في الفصل التطبيقي يمكن ابداء الرئي على مدى صحة فرضيات الدراسة الفرعية والرئيسية على النحو التالي:
بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: والتي تفرض ان يساهم تطبيق الأنظمة الرقمية في الإدارة الجبائية في تقليل التهرب الضريبي من خلال تعزيز الشفافية وتسهيل عمليات التدقيق والمتابعة، من خلال جانب الجزء النظري الذي تطرقنا اليه حيث تدعم إلدلة النظرية هذه الفرضية، حيث ان رقمنة الإدارة الجبائية تتيح تتبع المعاملات المالية بشكل دقيق، وتقلل من التدخل البشري مما يحد من فرص الفساد والتهرب كما ان إستخدام الأنظمة الرقمية يسهل عملية التدقيق الإلكتروني والمراقبة المستمرة ويعزز الشفافية في التعاملات الضريبية وهو ما يؤدي فعلا إلى تقليل التهرب الضريبي.

● بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: اظهرت نتائج التحليل الإحصائي العلاقة الموجودة بين الرقمنة والإدارة الجبائية للمديرية الولائية خنشلة لم تؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي بشكل كبير، نظرا لعدم اعتماد الرقمنة بشكل تام واستعمال كل من تطبيقات مساهمتك وجبايتك في خدماتها.

● بالنسبة للفرضية الرئيسية: من خلال إعتادنا على التحليل الإحصائي للدراسة على أن وجود علاقة ذو دلالة احصائية والتي تفترض أن رقمنة الإدارة الجبائية تؤدي بشكل فعال إلى تحسين كفاءة وفعالية التحصيل الضريبي وزيادته في الجزائر محققة، حيث تساهم في تقليل الأخطاء البشرية وتسريع الإجراءات، مما يعزز الإمتثال الضريبي من خلال تحسين الوصول إلى البيانات وتطبيق أنظمة متقدمة لمتابعة العمليات المالية مما يمكن من تقليل التهرب الضريبي وزيادة الشفافية في التعاملات، بالإضافة إلى

ذلك تتيح الرقمنة توسيع قاعدة دافعي الضرائب عبر تبسيط عمليات التسجيل والتواصل مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، ومع ذلك يتطلب نجاح هذه العملية بنية تحتية قوية ، تدريب مكثف للكوادر البشرية ، وضمان حماية البيانات المالية.

ثانياً: نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة النظرية منها والتطبيقية ما يلي:

- ❖ زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف: تشير العديد من الدراسات إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتقلل من تكاليف التحصيل.
- ❖ تحسين الكفاءة والفعالية: تعمل الرقمنة على تبسيط الإجراءات، وتسريع عمليات الدفع وإقرار، وتحسين إدارة البيانات، مما يعزز كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية.
- ❖ مكافحة التهرب الضريبي: من خلال زيادة الشفافية وتسهيل عمليات التدقيق والمتابعة، تساهم الرقمنة في الحد من فرص التهرب الضريبي.
- ❖ تحسين إلامتثال الطوعي: تسهيل الإجراءات وتبسيطها من خلال الأنظمة الرقمية يشجع دافعي الضرائب على الوفاء بالتزاماتهم بشكل طوعي.
- ❖ تعزيز الشفافية والثقة: توفير معلومات ضريبية محدثة وسهولة الوصول إليها عبر المنصات الرقمية يعزز الشفافية ويزيد من ثقة دافعي الضرائب في النظام الضريبي.
- ❖ تحديث البنية التحتية وتطوير الأدوات الرقمية: يوصي الباحثون بالاستثمار في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتطوير أدوات رقمية متقدمة لتعزيز فعالية الرقمنة.
- ❖ الوضع في الجزائر:
- جهود الرقمنة في الجزائر: تبذل الجزائر جهوداً لرقمنة الإدارة الجبائية كجزء من خطة "الجزائر الإلكترونية". وقد تم اعتماد أنظمة معلومات ضريبية وإنشاء منصات إلكترونية لتسهيل الإقرار والتحصيل والرقابة الضريبية.
- تطبيقات مثل "Djibayatic" و "Moussahamatic" حققت السلطات الضريبية في الجزائر، جنباً إلى جنب مع الجملك وأملاك الدولة، تقدماً كبيراً في رقمنة الخدمات من خلال منصات مثل "Djibayatic" و "Moussahamatic" منذ أوائل عام 2023.
- تحديات التكامل: من بين النقائص التي تم لايزال التكامل مع الإدارات الأخرى غير مكتمل، وهو امر ضروري لتحسين تتبع دافعي الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة إلتحتيال. يجري تطوير تسع واجهات ربط مع وزارات وهيئات إستراتيجية أخرى لتحسين التحصيل الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف في الجزائر: تشير الدراسات السابقة ومن خلال دراستنا إلى أن الرقمنة أدت بالفعل إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية وتقليل تكاليف التحصيل في الجزائر.

- تحسين جودة الخدمة و الشفافية: تساهم الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب وزيادة الشفافية في إدارة الضرائب.
- توصيات لتحسين الرقمنة في خنثلة: تشمل التوصيات تعزيز البنية التحتية الرقمية، واعادة تنظيم العمليات الإدارية، وتطوير مهارات الموظفين، وتعزيز ثقافة التكيف مع التطورات الرقمية.

ثالثا: توصيات الدراسة

من النتائج السابقة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز رقمن الإدارة الجبائية بما يضمن زيادة التحصيل الضريبي وتمثل في ما يلي :

- ضرورة تحسين وتطوير شبكة خدمات الأنترنت، من أجل تسهيل وتسريع الولوج إلى مختلف مواقع وتطبيقات مديرية الضرائب والقيام بمختلف العمليات.
- يجب على الإدارة الجبائية تعزيز البنية التحتية الرقمية، من خلال تحديث اللظم والتقنيات بشكل يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين باضريبة، مما يساهم في تحفيزهم على الامتثال بشكل أفضل.
- ضرورة تنظيم أيام توعوية تحسيسية لأهمية التصريح الإلكتروني والالتزام بدفع الضرائب في وقتها المحدد وتوضيح اثار الغش والتهرب الضريبي.
- ضرورة العمل على تكييف النظام الجبائي الحواري مع التحولات الرقمية الحديثة وتفعيلها وتطوير اساليب الرقابة الجبائية الإلكترونية من خلال العمل على إستكمال النظام المعلوماتي الجبائي، لتشمل عمليات الرقابة الجبائية الإلكترونية ومعالجة التصريحات إلكترونيا وبرمجتها للرقابة الآلية وتبليغ المكلف بذلك إلكترونيا أيضا.
- تزويد الإدارة الجبائية بشبكة معلومات إلكترونية واسعة تتيح لمستخدمي الرقابة الجبائية لتبسيط عملية تبادل المعلومات وربطها بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية الأخرى، وبالتالي توسيع العمل الرقابي وزيادة فعاليته أكثر.
- القيام بتأهيل أعوان الإدارة الضريبية وإجراء الحملات الإعلامية التحسيسية للمكلفين بدفع الضرائب إلكترونيا، مما يقرب بين جميع الأطراف الفاعلة وينشر الوعي الضريبي.

رابعا: افاق الدراسة

ان موضوع رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها التهرب الضريبي واسع جدا وعليه يمكن اقتراح بعض المواضيع ذات الصلة والتي يمكن ان تكون عنوين لبحاث مستقبلية على سبيل المثال:

- اعادة نفس الموضوع كتابة الموضوع بدراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنثلة التي ستشرع في تعميم إطلاق تطبيق الرقمنة في عملياتها.
- أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الضرائب

يمكن إجراء دراسات مستقبلية لتحليل تأثير الرقمنة بشكل منفصل على أنواع مختلفة من الضرائب (مثل ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، لضرائب على الشركات) قد يختلف تأثير الأدوات الرقمية وإستخدامها على الإمتثال والتحصيل بين هذه الأنواع.

- يمكن إستكشاف التفاعل بين للرقمنة وعوامل أخرى تؤثر على التحصيل الضريبي، مثل الظروف الإقتصادية، والسياسات الضريبية، ومستوى الوعي الضريبي لدى المواطنين والشركات.
- أثر إستخدام المنصات الرقمية على سلوك دافعي الضرائب من حيث الإمتثال.
- أثر العدالة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي
- تأثير نظام الضريبي الرقمي الفعال والشفاف على بيئة الاعمال
- استخدام البيانات الضخمة في الإدارات الضريبية لاكتشاف التهرب الضريبي



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب

1. حميد بوزيدة، كتاب جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2010.
2. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ميرفت لبنان، 2012.
3. شريف مصباح أبو كرش، كتاب إدارة المنازعات الضريبية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2004.
4. صالح العبد، كتاب الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية والأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعة الجبائية، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر.
5. عادل العلي، كتاب المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
6. عمر محمد درة، كتاب مدخل إلى الإدارة، دار الباسل، جامعة عين شمس، حلب، 2009.

ثانياً: الرسائل والاطروحات الجامعية:

1. أدرى عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010/2009.
2. اغيت مسيكة، حميدوش ثنية، إشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب وضمانات المكلف بالضريبة، مذكرة ماستر الجزائر، 2015/2014.
3. بالمهبول مديحة، بوشية ياسين، مذكرة ماستر، دور الرقمنة في تفعيل عمليات الإدارة الجبائية، الجزائر، 2024/2023.
4. بروري سعاد، عكاشة وائل، أثر إصلاحات نظام الضريبة الجرافية الوحيدة عمى التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، دراسة حالة المركز الجوارى للضرائب لولاية أم البواقي، الجزائر، 2014-2022.
5. جعيد نور الدين، تطور الإدارة الجبائية في ظل التغيرات الاقتصادية، مذكرة ماستر، الجزائر، 2016/2015.
6. جمال أبو يونس، إدارة الضرائب المباشرة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2003.

7. رميصاء لكحل، فريدة شيما، مذكرة ماستر دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية، جامعة ورقلة"، الجزائر، 2023.
8. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2012/2011، الجزائر.
9. شرعب حمدي، نبيل حمود، امتيازات الإدارة الضريبية ودراسة تحليلية للنظام القانوني الضريبي الفلسطيني (أطروحة لنيل درجة الماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2016.
1. صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي دراسة حالة عينة من الدول العربية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024/2023.
2. عبد المالك مراد، لبرش سارة، اليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية عين تيموشنت، مذكرة ماستر، الجزائر، 2022/2021.
3. عطوي عبد الحفيظ، منازعات الضرائب المباشرة في القانون الجزائري: مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.
4. مرسلي محمد، التجديد في عصرنة الادارة الجبائية الجزائرية التشخيص والافاق المستقبلية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، المجلد، 6، العدد 1، الجزائر، 2023.
5. مروة غيلاني، عقيلة عماري، محاولة رقمنة التسيير الجبائي في البيئة المحاسبية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2024.
6. مناصرة سميرة، زريبي جهيدة، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهي - برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.

ثالثا: المقالات والمنشورات

1. بساسة احمد، دورة محمد أهمية الإدارة الجبائية في تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة: دراسة إحصائية بالاستقبال مستخدمى الإدارة الجبائية، مجلة دراسات جبائية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2020.
2. بن خالد فضيل، دوش ليلي و بوترفاس فاطيمة، مجلة دفاتر ()، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر-دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2020/2019-، المجلد 20، العدد2، الجزائر، 2024.

3. خالد بعاشي، أهمية الرقمنة في ترشيد النفقات العامة للجمعات المحلية لتحقيق الاستدامة المالية، المجلة الجزائرية المالية العامة، الجزائر، المجلد 15، العدد 10، 2025.
4. خضر سعيد، مصطفى رديف، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وأفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، المجلد 6، العدد 01، 2022.
5. رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر-عصرنة الإدارة الضريبية انموذجا-، المجلد 14، العدد 03، الجزائر، 2020.
6. سماعيل عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، الجزائر، 2021.
7. علي حميدوش، حميد بوزيد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر «»، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، 2020.
8. عكاشة بوطالب، سيد احمد الفاروق سنوسي، دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، المجلد 15، العدد 2025، 01.
9. كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 31، الجزائر، 2023.
10. محمد بودالي، موسى بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-الإدارة الجبائية نموذجاً-، مجلة دراسات جبائية، العدد 2، المجلد 5، الجزائر، 2016.
11. مراد مهيوبي، إجراءات تحصيل الضريبة، أي فعالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 8 ماي 1945 قالم، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014.
12. نوردين بوازغ، عمار عزوز، الإدارة الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية، دراسة حالة بلدية باب الواد، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 2018، 13.
13. هبول نورة، بزة صالح، التحفيزات الجبائية واثرها على الحصيلة الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، 2024.

رابعاً: القوانين والجرائد الرسمية

1. المادة: 60-64 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20، 20 مارس 2009.
2. المادة (60-64) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 .
3. المادة (65-68) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 .
4. المادة (70-73) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 .
5. المادة (75-78) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 .
6. المادة (80-83) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 20 مارس 2019 .
7. المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية 2021.
8. المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية 2005.
9. المادة 319 من قانون الاجراءات الجبائية، ، ص10.
10. المادة 646 من القانون رقم 08-93 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج. ر. عدد 21 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2008.

خامساً: المقابلات الشفوية:

1. مديرية الضرائب خنشلة معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين.
a. معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الرقابة الجبائية، خنشلة.

سادساً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Diane C. Blankenship, Applied Research and Evaluation Methods in Recreation, Human Kinetics, Without Edit., USA, 2009, p. 82
2. Edit., USA, 2009, p. 82
3. Robert M. Groves et al., Survey Methodology, John Wiley & Sons, 2nd Edit., New Jersey, 2009, p. 70

سابعاً: المواقع الاجنبية

1. <https://repository.univ-msila.dz>
2. <https://www.univ-soukahras.dz>

قائمة الملاحق

إستمارة الإستبيان قبل التحكيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي ومالي

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد:

اضع بين أيديكم سادتي / سيداتي هذا الإستبيان الذي اعد في إطار التحضير لمذكرة الماستر **LMD** في الإقتصاد النقدي والمالي بعنوان " رقمنة الإدارة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي - دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ولأية خنشلة-»، لهذا ارجو منكم التلطف للإجابة على اسئلة الإستبيان المرفقة من أجل الوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والموضوعية، علما بان المعلومات التي تقدمونها لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

الرجاء تحديد موقفك نحو العبارات الموجودة في الجدول وذلك بوضع العلامة (X) في الخانة المناسبة.

إشراف إلاستيادة:

- باديس نبيلة

الطالبان:

• سعدأوي احلام.

• عصأيدي ملاك.

المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة

الجزء الأول: لمعلومات الشخصية

الرجاء وضع العلامة (X) في المربع الذي يعبر عن اجابتك:

1. الجنس:

ذكر

انثى

2. العمر:

أقل من 30 سنة

من 30 إلى 40 سنة

من 41 إلى 50 سنة

أكثر من 50 سنة

3. المؤهل العلمي:

مستوى ثانوي

مستوى جامعي

4. المنصب الوظيفي:

مدير

نائب مدير

رئيس مكتب

رئيس مصلحة

موظف عادي

5. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات

من 5 إلى 10 سنوات

من 11 إلى 15 سنة

من 16 إلى 20 سنة

أكثر من 20 سنة

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: رقمنة الإدارة الجبائية

يقصد بـ:

- الرقمنة: هي عملية تحويل المؤسسات والأنظمة من النهج التقليدي إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية.

- الإدارة الجبائية: تشكل الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق لحماية حقوق الدولة الدولة والممولين على حد سواء.

1-1 رقمنة العمليات الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب

الرقم	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01					
02					
03					
04					
05					
06					
07					
08					

المحور الثاني : واقع التحصيل الضريبي الإلكتروني

الرقم	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة	موافق بشدة
1					يؤدي اعتمادا لمديرية الولاية للضرائب على نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تقليل النفقات وزيادة الإيرادات للخزينة
2					تعد إيرادات الجبائية الإلكترونية باستخدام نظام التصريح الجبائي الإلكتروني أعلى من العوائد الضريبية باستخدام الأنظمة التقليدية
3					يعتبر اعتماد المديرية الولاية للضرائب نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية مع المكلفين أداة فعالة للتحصيل الجبائي
4					يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية متميزة بين المكلف والإدارة الجبائية مما يساهم في تعزيز الإلتزام الضريبي
5					يتمح تقديم التصريحات الجبائية الإلكترونية الرضا التام للمكلفين بالضريبة لأداء إلتزاماتهم الجبائية
6					يؤدي استخدام التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تطوير إجراءات دفع التقليدية إلى إجراءات دفع إلكترونية مما يساهم في تحسين الحصيلة الجبائية
7					يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الأسباب والإجراءات المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال استخدام نظام التصريح والتحصيل الإلكتروني
8					التصريحات الجبائية الإلكترونية يمكن المديرية الولاية للضرائب بتحسين فعاليتها وعلاقتها بالمكلفين بالضريبة

اشكركم جدا على وقتكم وعلى تعاونكم معنا كما يمكنكم إضافة ما تراه مناسبا حول موضوع الدراسة:

.....

.....

.....

.....

إستمارة الإستبيان بعد التحكيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي ومالي

إستمارة إستبيان

تحية طيبة وبعد:

اضع بين أيديكم سادتي / سيداتي هذا الإستبيان الذي اعد في إطار التحضير لاطروحة الماستر **LMD** في الإقتصاد النقدي والمالي بعنوان " رقمنة الإدارة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي - دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ولأية خنشلة-»، لهذا ارجو منكم التلطف للإجابة على اسئلة الإستبيان المرفقة من أجل الوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والموضوعية، علما بان المعلومات التي تقدمونها لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

الرجاء تحديد موقفك نحو العبارات الموجودة في الجدول وذلك بوضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

إشراف إلهي:

بإدي نبيلة

الطالبان:

سعدأوي احلام

عصأيدي ملاك

الرجاء وضع العلامة (X) في المربع الذي يعبر عن اجابتك:

6. الجنس:

- ذكر •
 انثى ■

7. العمر:

- أقل من 30 سنة ■
 من 30 إلى 40 سنة ■
 من 41 إلى 50 سنة ■
 أكثر من 50 سنة ■

8. المؤهل العلمي:

- مستوى ثانوي ■
 مستوى جامعي ■

9. المنصب الوظيفي:

- مدير ■
 نائب مدير ■
 رئيس مصلحة ■
 رئيس فرع ■
 عامل ■

10. سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات ■
 من 5 إلى 10 سنوات ■
 من 11 إلى 15 سنة ■
 من 16 إلى 20 سنة ■
 أكثر من 20 سنة ■

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: رقمنة الإدارة الجبائية

يقصد بـ:

- الرقمنة: هي عملية تحويل المؤسسات والأنظمة من النهج التقليدي إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية.

- الإدارة الجبائية: تشكل الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق لحماية حقوق الدولة الدولة والممولين على حد سواء.

1-1 مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب

الرقم	اعادة التفكير الجذري	غير موافق تماماً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة
01	تسعى الجزائر إلى تطبيق الآليات الحديثة ورقمنة القطاع الضريبي على غرار المديرية الجبائية للولاية				
02	يتطلب عصرنة الإدارة الجبائية إلى شكلها الإلكتروني إلى تغيير واقع الإدارة الضريبية التقليدية إلى إدارة إلكترونية				
03	يسعى مخطط برنامج العصرنة ادخال تطبيقات وبرامج الإعلام الآلي الحديثة ورسكلة الموارد البشرية لتحسين مستوهم				
04	هناك إهتمام في تفعيل دور النظام المعلوماتي الجبائي في المديرية الولائية للضرائب				
05	يمنح تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني ارجحية كبيرة في اتخاذ القرارات سليمة سواء من طرف المكلفين أو من طرف الإدارة الجبائية				
06	تعد المديرية الولائية للضرائب مؤهلة للتسيير العمليات الجبائية إلكترونيا من حيث توفير الاجهزة والبرمجيات وكفاءة العنصر البشري				
07	تؤثر عصرنة المديرية الولائية للضرائب على مؤشرات سيرها والمتمثلة أساسا في تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين والحد من ظاهرتي الغش والتهرب				
08	رقمنة العمليات الجبائية تمكن المكلف من تصفح رزنامة الإلتزامات والديون الجبائية الخاصة به				

المحور الثاني : واقع أداء التحصيل الضريبي

الرقم	على مستوى الإلتزام التنظيمي	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة
1	وُدي إعتماالمديرية الولائية للضرائب نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تقليل النفقات وزيادة الإيرادات للخزينة				
2	أيرادات الجباية الإلكترونية بإستخدام نظام التصحيح الجبائي الإلكتروني أعلى من العوائد الضريبية بإستخدام الأنظمة التقليدية				
3	يعتبر إعتماالمديرية الولائية للضرائب نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية مع المكلفين أداة فعالة للتحصيل الجبائي				
4	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية متميزة بين المكلف والإدارة الجبائية مما يسأهم في تعزيز الإلتزام الضريبي				
5	يمنح تقديم التصريحات الجبائية الإلكترونية الرضا التام للمكلفين بالضريبة لأداء إلتزاماتهم الجبائية				
6	يؤدي إستخدام التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تطوير إجراءات دفع التقليدية إلى إجراءات دفع إلكترونية مما يسأهم في تحسين الحصيلة الجبائية				
7	يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الأسباب والإجراءات المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال إستخدام نظام التصريح والتحصيل الإلكتروني				
8	التصريحات الجبائية الإلكترونية يمكن المديرية الولائية للضرائب بتحسين فعاليتها وعلاقتها بالمكلفين بالضريبة				

اشكركم جدا على وقتكم وعلى تعاونكم معنا كما يمكنكم إضافة ما تراه مناسباً حول موضوع الدراسة:

.....

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: **العلوم الاقتصادية**

إذن بالطبع والإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) المشرف (ة) : **حيساء حيسون حيسون**
على مذكرة الماستر تقرير التريص ليسانس الطالب (ة) :
1- **حيساء حيسون حيسون**
2- **حيساء حيسون حيسون**

تخصص: **الاقتصاد كمي**
الموسم ب : **الخصم**
المستفيد
خلال السنة الجامعية : 2024/2025

أحيطكم علما بانني أذنت للطلبة (ة) المذكورين أعلاه بإيداع:

- نسخة من مذكرة الماستر في 03 أقرص صلبة لدى مصلحة التعليم والتقييم للكنية. (بالنسبة لطلبة الماستر)
- نسخة من تقرير التريص في 01 قرص صلب لدى أمانة القسم. (بالنسبة لطلبة الليسانس)

امضاء المشرف

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrou University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: 478 / ك ع ا ت ع ت / ق ع ا ق / 2025

الاسم و اللقب : احلام سعداوي

تاريخ الميلاد: 2002/01/11

مكان الميلاد: خنشلة

• عنوان تقرير التربص: رقمنا الإدارية الجبانية وأثرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة

فترة التربص من: 2023/03/01 إلى: 2023/03/20

• مكان التربص: مديرية الضرائب لولاية خنشلة

ملاحظة	العلامة	عناصر المواظبة
	04/.....	المواظبة
	04/.....	المبادرة
	04/.....	المعارف التطبيقية
	04/.....	قدرة العمل
	04/.....	العلاقة مع العمال
	04/.....	العلامة النهائية

ملاحظات أخرى:

طالبة مشاركة متمكنة جدا من موضوع البحث.

رئيس القسم
زهران كريمة
مدرس قسم العلوم الاقتصادية والتجارة

ممثل المؤسسة
إمضاء: زهرى عوان
مدير الفرعي للتعليم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrou University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

الرقم: 478 / ك ع ا ت / ق ع ا ق / 2025

الاسم و اللقب : ملاك عصايدي

تاريخ الميلاد: 2002/04/08

مكان الميلاد: خنشلة

عنوان تقرير التربص: رقمنا الإدارية الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة

مكان التربص: مديرية الضرائب لولاية خنشلة

فترة التربص من: 2025/03/01 إلى: 2025/03/30

ملاحظة	العلامة	عناصر المواظبة
	04/...04	المواظبة
	04/...04	المبادرة
	04/...04	المعارف التطبيقية
	04/...04	قدرة العمل
	04/...04	العلاقة مع العمال
	04/...04	العلامة النهائية

ملاحظات أخرى:

طالب خارجي متميزة خلال فترة التربص

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

إمضاء: رئيس الفرع التحصيل

2025/03/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها، ومدى مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي، من خلال الحد من مختلف أشكال التهرب الضريبي، وهذا في إطار الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية من أجل توضيح مفاهيم رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، ومنهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية، حيث شملت الدراسة المديرية الولائية للضرائب خنشلة، كما أنه لغرض جمع المعلومات تم تصميم إستبيان وتوزيعه على عينة مكونة من (250) موظف على مستوى المديرية الولائية لولاية خنشلة وتم إسترجاع (200) عينة منها. ولتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss25)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية ساهمت بشكل كبير في زيادة التحصيل الضريبي عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للنظام الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة، الجباية، رقمنة الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي، التهرب الضريبي.

Summary

This study aims to identify the extent of the contribution and importance of digitizing the tax administration, and its role in increasing tax collection by reducing various forms of tax evasion, within the framework of tax reforms undertaken by Algeria.

The study relied on the descriptive-analytical method for the theoretical part to clarify the concepts of digitizing tax administration and tax collection. For the applied part, a case study method was used, including the Wilaya Tax Directorate of Khenchela. To collect information, a questionnaire was designed and distributed to a sample of 250 employees at the Wilaya Directorate of Khenchela, from which 200 responses were retrieved.

To achieve the research objectives and analyze the data, the statistical program (SPSS25) was used.

The study concluded that the digitization of tax administration has significantly contributed to increasing tax collection through the introduction of information and communication technology into the tax system.

Keywords : Digitization, administration, taxation, digitization of tax administration, tax collection, tax evasion.